

عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها

الأستاذ محمد محمود محمد

mohammed.alzobedy@gmail.com

عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها

إن منشأ الاختلاف في بداية أمر القراءات هو اجتهاد وتفنن بعض القراء في قراءة القرآن، وسار على دربهم بعض التابعين، وليس للقرآن أو الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أدنى مسؤولية في تلك القراءات سواء في نشأتها أو في استمرارها وبقائها، وفي عقيدة أهل البيت (عليهم السلام) أن كتاب الله عز وجل أنزله جبرائيل (عليه السلام) على قلب الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بلغة عربية فصيحة لا خلل فيها ولا زلل {قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} (الزمر / 28)، وكان نزوله على هيئة واحدة بلا تغيير أو تبديل، وكان يعرض على الرسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في كل عام مرة وفي آخر حياته الشريفة مرتين، وفي كل مرة كانت القراءة كسابقتها، لا تزحزح عنها بحرف أو حركة أو بنبر أو همز. ولو حصل كما يزعم الآخرون من غير الإمامية، لاشتهر وذاع.

الكلمات المفتاحية: عوامل، نشوء، قراءات، قرآنية، اختلاف.

Factors of the emergence of Quranic readings and their differences

The origin of the difference in the beginning of the matter of readings is the diligence and mastery of some readers in reciting the Qur'an, and some followers followed their path, and neither the Qur'an nor the Messenger Muhammad (peace and blessings of God be upon him and his family) has the slightest responsibility in these readings, whether in their origin or in their continuity and survival, and in the belief of the people of The House (upon them be peace) is that the Book of God Almighty and Majestic was revealed by Gabriel (peace be upon him) to the heart of the Noble Messenger (may God bless him and his family and grant them peace) in an eloquent Arabic language that has no faults or slips. (Al-Zumar/ 28), and its revelation was in one form without change or alteration, and it was presented to the Messenger of God Muhammad (may God's prayers and peace be upon him and his family) once every year and at the end of his honorable life twice, and each time the recitation was the same as the previous one, not budged by a letter. Or movement or Bnber or prod. And if it happened, as others claim from the non-Imamiyyah, it would have become famous and spread.

Keyword: actors, Emergence, Readings, Quranic, Difference.

المقدمة

الحمد لله الذي قال: فإذا قرأناه فاتبع قرانه، والصلاة والسلام على محمد الصادق الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الكرام المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فقد كتب القاضي الفاضل (ت596هـ) إلى العماد الأصفهاني (ت597هـ) قائلا: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه، إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)⁽¹⁾. أما القرآن فهو المعجزة الخالدة على مر العصور، المشتمل على كنوز العلوم الربانية ومعارفها وجواهرها التي أعجزت أصحاب العقول من العلماء في مختلف الفنون والمعارف أن يدركوا جميع أسرار آيات الله تعالى وخفاياها.

فإن العلوم تشرف بشرف موضوعاتها، ويكون الشرف أعظم إذا كان يتعلق بالقرآن الكريم، وبالأخص القراءات القرآنية، حيث إنها حظيت باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن

ثم توسعت في العصور التي تلت عصر الصحابة الكرام، إذ إنها تنوعت بمراحلها المختلفة. فكان هذا التنوع في القراءة والتوسع له أسباب وغايات هي التي دفعتنا لدراسة موضوع (عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها).

إن منشأ الاختلاف في بداية أمر القراءات هو اجتهاد وتقن بعض القراء في قراءة القرآن، وسار على دربهم بعض التابعين، وليس للقرآن أو الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أدنى مسؤولية في تلك القراءات سواء في نشأتها أو في استمرارها وبقائها، وفي عقيدة أهل البيت (عليهم السلام) أن كتاب الله عز وجل أنزله جبرائيل (عليه السلام) على قلب الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بلغة عربية فصيحة لا خلل فيها ولا زلل ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر/28)، وكان نزوله على هيئة واحدة بلا تغيير أو تبديل، وكان يعرض على الرسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) في كل عام مرة وفي آخر حياته الشريفة مرتين، وفي كل مرة كانت القراءة كسابقتها، لا تزحزح عنها بحرف أو حركة أو بنبر أو همز. ولو حصل كما يزعم الآخرون من غير الإمامية، لاشتهر وذاع.

لنفق على هذا التنوع والاختلاف، وهل كان حقيقياً من حيث القراءات؟ أي هل كان مصدرها الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو المصحف العثماني والتنوع الذي جرى عليه من حيث الرسم، أو طرق الرواية الشفوية في أصل القراءة؟ وهل كان حديث نزول القرآن على سبعة أحرف متواتراً وصحيحاً؟ وهل القراءات القرآنية كلها متواترة؟ كل هذه الأسئلة وغيرها كانت تجول في خاطري قبل أن أكتب في هذا الموضوع.

وبعد إتمام هذا البحث المتواضع، فقد أجبتنا عن هذه الأسئلة مبتعدين فيه عن التعصب المقيت بأسلوب علمي أكاديمي بناءً عن طريق ذكر الأدلة الواضحة على كل ما نقول، وهي التي أخذت من القرآن والسنة النبوية وأقوال أهل البيت (عليهم السلام) وأقوال الصحابة (رضي الله عنهم) وأقوال التابعين.

أما عن خطة البحث فقد اتبعت المنهج العلمي فيه وقسمت البحث إلى أربعة مباحث وتمهيد على النحو الآتي:

التمهيد

المبحث الأول: تاريخ القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها.

المبحث الثالث: (نزول القرآن على سبعة أحرف)

المبحث الرابع: علاقة تواتر القرآن بتواتر القراءات

وختاماً هذا هو جهدي المتواضع وأرجو من الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم. وآخر دعوانا، أن الحمد لله رب العالمين.. ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

التمهيد

القراءات من حيث اللغة والاصطلاح

أولاً: القراءات لغة.

يرى الأزهري أن القراءات في اللغة مصدر سماعي لقرأ (قرأت القرآن وأنا أقرؤه قرأاً وقراءة وقرآنًا، وهو الاسم، وأنا قارئ من قوم قرأ وقرأه وقارئين، وأقرأت غيري أقرئه إقرأ، ومنه قيل. فلان المقرئ)⁽²⁾ أما بن عباد في معجمه فيقول (ورجل قارئ: أي عابد ناسك. وسمي القرآن قرآنًا لأن القارئ يظهره ويبيئه ويلفظه من فيه)⁽³⁾

والقراءة مصدر قرأت الكتاب قراءة وقرأت الشيء قرأنا جمعته وضممت بعضه إلى بعض⁽⁴⁾ قال تعالى ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: 17) أي جمعه وقراءته.

وذهب صاحب (المعجم الوسيط) إلى أن (قرأ) الكتاب قراءة وقرآنًا تتبع كلماته نظراً ونطق بها وتتبع كلماته ولم ينطق بها وسميت (حديثاً) بالقراءة الصامتة والآية من القرآن نطق بألفاظها عن نظر أو عن حفظ فهو قارئ⁽⁵⁾.

ومن خلال ما تقدم من أقوال العلماء نجد أن القراءات من حيث اللغة لها معنى مميز وهو القراءة التي دلت على قراءة القرآن وتتبع ألفاظه ومعانيه.

ثانياً: القراءات اصطلاحاً

عرفها الزركشي في كتابه البرهان قائلاً: (القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف، وكيفية من تخفيف وتشديد وغيرها)⁽⁶⁾

وعرفها الدمياطي بأنها: (علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع)⁽⁷⁾

أما ابن الجزري فقال بأنها: (علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله)⁽⁸⁾ أو هي وجه من احتمالات النص القرآني⁽⁹⁾ وهو من المصطلحات القديمة يرجع به إلى عهد الصحابة. إذن فالقراءات تعني طريقة نطق وتأدية ألفاظ الآية عن طريق ما نقل من القدماء.

فبعد بيان القراءات من حيث اللغة والاصطلاح ظهر لنا أن هناك تقارباً وتجانساً بين المعنيين والذي دل على كيفية نطق ألفاظ الآية عن طريق ناقله الذي علم بها ورواها مشافهة.

المبحث الأول

تاريخ القراءات القرآنية

أولاً: القراءات في عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

كانت عناية المسلمين بالقرآن الكريم منذ أول يوم أنزل فيه جبرائيل (عليه السلام) بالآيات المباركة {اقرأ باسم ربك الذي خلق} (العلق: 1) عناية فائقة ومميزة بهذا الكتاب العظيم في كل شيء من حيث التدوين والحفظ والتفسير، فكان المسلمون يتلقون قراءة القرآن الكريم من قبل الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة من غير واسطة بينهم فيعلمهم ويتعلمون منه آيات الوحي. وفي الوقت نفسه قد اتخذ الرسول كتاباً يكتبون له الوحي الرسالي المنزل من قبل الله تعالى. فكان يتابع كتاب الوحي فيما يكتبون لعدم الوقوع بالسهو أو التغيير. فكان يطلب منهم أن يقرؤوا القرآن عليه في كل يوم وخاصة في شهر رمضان من كل سنة فكان يعيد ما بدأ به الوحي.

(أخبرنا عارم بن الفضل، أخبرنا حماد بن زيد عن أيوب وهشام عن محمد قال: جمع القرآن على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أربعة: أبي بن كعب ومعاذ ابن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد. قال: واختلفوا في رجلين، فقال بعضهم: عثمان وتميم الداري، وقال بعضهم: عثمان وأبو الدرداء)⁽¹⁰⁾ وكذلك روى الذهبي في سير أعلام النبلاء هذا الرواية⁽¹¹⁾. كل ذلك يؤكد أن القرآن كان محفوظاً سليماً من أن يتلاعب به بعيداً عن التحريف. فكان محفوظاً في صدور أهل البيت (عليهم السلام) والصحابة الكرام، مكتوباً في الرقاع وهي من أدوات الكتابة في عصر التنزيل. فكانوا يقرؤون القرآن كما سمعوه وأخذوه من قبل الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكان الرسول يلقي على مسامع أصحابه ما كان ينزل به الوحي إليه نجوماً حسب الوقائع ثم يتأكد من أصحابه بأنهم حفظ وأنقنوا ما قال. فينشر أصحابه بعد ذلك ما حفظوه إلى عامة الناس فلا يمضي يوم إلا والقرآن في صدور كثير من المسلمين. هكذا كان النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يعلمهم القرآن، وكيف يقرؤون ويتدارسون. وفي الوقت نفسه كان حريصاً أشد الحرص على تعليم الصحابة الذين لم يتعلموا القراءة والكتابة.

وفي كتب التراث أحاديث كثيرة توضح ذلك ومنها ما رواه الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ حيث قال: (روى خارجة بن زيد عن أبيه قال أتى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة وقد قرأت سبع عشرة سورة فقرأت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فأعجبه ذلك وقال: يا زيد تعلم لي كتابة يهود فاني ما آمنهم علي كتابي قال: فحذفته في نصف شهر)⁽¹²⁾ والغرض من ذلك لإضفاء الحصانة الكافية على الرسالة المحمدية من الضياع والفناء، والوقوف بوجه المارقين والمتعصبين.

هكذا كان المعلم والأب الروحي مع تلاميذه، يعلمهم القرآن وما فيه من علوم ويرشدهم فيطيعون. هكذا كانت المرحلة الأولى في عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من حيث قراءة القرآن الكريم.

ثانياً: القراءات في عصر الصحابة الكرام (رضي الله عنهم)

كان المسلمون بعد ما انقضى عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) شديدي الحرص على النص القرآني والحفاظ عليه من الضياع حتى لا يكون مصيره كمصير الكتب السماوية الأولى. وعلى الرغم من ذلك بدأت بوادر ظهور

الاختلافات في قراءة النص القرآني بقراءات مختلفة فكان الاختلاف في بدء الأمر بالحركة الإعرابية ودخول الأعاجم إلى الدين الإسلامي مثلاً، مثاراً للخلاف بينهم وذلك لأسباب كثيرة ومنها اختلاف ألسنتهم، مما أدى إلى تشتيت كلمتهم. الأمر الذي دفع (حذيفة بن اليمان ت36هـ) بعد عودته من أرمينية، أن يسرع إلى عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ويذكره بأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من الاختلاف في القرآن.

قائلاً له: (أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى)⁽¹³⁾ (فجمع عثمان القرآن وألفه، وصير الطوال مع الطوال، والقصار مع القصار من السور، وكتب في جمع المصاحف من الآفاق حتى جُمعت، ثم سلقها بالماء الحار والخل؛ وقيل أحرقتها، فلم يبق مصحف إلا فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود)⁽¹⁴⁾ فكان هذا الجمع على قراءة واحدة.

فبعد هذا الجمع جعل (الخليفة) له مميزات تمنع عامة المسلمين من الوقوع بالأخطاء في قراءة ألفاظ الآية، وقد ذكرها الزرقاني في كتابه إذ قال: (إذا فعدد المصاحف التي نسختها لجنة توحيد المصاحف هي تسعة، واحدة هي الأم أو الإمام، كانت في المدينة، والبقية أرسلت إلى مراكز البلاد وكان المصحف المبعوث إلى كل قطر يحفظ عليه في مركز القطر، يستسخ عليه ويرجع إليه عند اختلاف القراء. ويكون هو حجة، والقراءة التي توافقها تكون هي الرسمية، وكل نسخة أو قراءة تخالفها تعد غير رسمية وممنوعة يعاقب عليها. أما مصحف المدينة (الإمام) فكان مرجعاً للجميع بصورة عامة، حتى إذا كان اختلاف بين مصاحف الأمصار، فإن الحجة هو المصحف الإمام بالمدينة، فيجب أن يصحح عليه. وروي أن عثمان بعث مع كل مصحف قارئاً يقرئ الناس على قراءة ذلك المصحف)⁽¹⁵⁾ وأن هذه (المصاحف هي التي طلب إلى معلمي القرآن ومقرئيه في الأمصار أن يقرئوا الناس عليها. وكانت مجردة من أي نوع من أنواع الرموز في الإعراب أو الإعجام فكان رسمها يستوعب اختلاف مجموعة من القراءات وظلت قراءات أخرى لم يحتملها هذا الرسم إلا أن رواة القراءات من الصحابة والتابعين ظلوا يروونها جميعاً كما سمعوها من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم))⁽¹⁶⁾ مع وجود المصحف العثماني.

ومع كل الجهود لتوحيد المصاحف على قراءة واحدة ورسم واحد، أخذت تطفو على السطح مشاكل واختلافات كلما بُعد الزمن أكثر فأكثر، وهذا الأمر كان متوقعاً وذلك لعدم ضبط المصحف العثماني من حيث الخط القديم (الرسم القرآني) وسليباته الكثيرة بحيث أنه لم يضبط القراءة المتواترة عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالدقة المطلوبة إضافة إلى عدم حرق وإتلاف جميع المصاحف ومنها مصحف ابن مسعود ومن معه فكانت هذه بذرة لنشوء مشكلة القراءات من جديد، أضف إلى ذلك الأشخاص الذين وكلت إليهم هذا المهمة كانت تعوزهم الكفاءة في كتابة المصحف.

وإذا رجعنا إلى كتاب المصاحف نجد حقيقة الأمر عندما أكملوا نسخ المصاحف رفعوا إلى عثمان نسخة منه فنظر فيها فقال: (لما أتى عثمان بالمصحف رأى فيه شيئاً من اللحن فقال لو كان المملي من هذيل والكاتب من ثقيف لم يوجد فيه هذا)⁽¹⁷⁾.

وسؤال يطرح نفسه، لماذا هذا التساهل من قبل الخليفة ومن أتى من بعده. والجواب عن ذلك السؤال نجده عند صاحب كتاب (تلخيص التمهيد) حيث يقول: (وأول من أحس بهذا الخطر الرهيب هو الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، فقام في وجه هذا الباب وأغلقه غلقاً مع الأبد. ذكروا أن رجلاً قرأ بمسمع الإمام (عليه السلام) {وُطِّلِحَ مَنْضُودٌ} (الواقعة: 29) فجعل الإمام يترنم لدى نفسه: ما شأن الطلح؟ إنما هو طلع، كما جاء في قوله تعالى: {وَالنَّخْلُ بِأَسْقَاتِهَا طَلَعٌ نَضِيدٌ} (ق: 10) ولم يكن ذلك من الإمام اعتراضاً على القارئ، فهبوا يسألونه: ألا تغيره؟ فأنبرى الإمام مستغرباً هذا الاقتراح الخطير، وقال كلمته الخالدة: لا يهاج القرآن بعد اليوم ولا يحول)⁽¹⁸⁾ فكان هذا الموقف من قبل الإمام خطاباً إسلامياً إلى الأبد.

(وأنه لم يكن من مصلحة الأمة مساس القرآن بعد ذلك - بيد إصلاح قط. والا لاتخذها أهل الأهواء والبدع ذريعة إلى تحريف القرآن والتلاعب بنصه الكريم، بحجة إصلاح خطئه)⁽¹⁹⁾.

وبعد كتابة المصاحف العثمانية وتفرقتها في جميع الأمصار كان كل مصر يقرأ بقراءة معينة تقريباً ومنها القراءة المتواترة أو الشاذة وإن لم تكن هذه المصطلحات قد عرفت.

ثالثا: القراءات في عصر التابعين.

في هذا العصر قد ازدهر علم القراءات القرآنية من حيث كثرة القراء وتنوعهم في البلاد والأمصار الإسلامية، فقد أخذوا هذه القراءات من الصحابة مع الزيادة والنقصان عليها. حتى انتهت في القرن الثاني الهجري إلى أناس أتقنوا هذا الفن واختصوا بها، إذ أنهم أذاعوا أسماءهم في بقاع الأرض وكانت تعرض عليهم القراءات والسماع منهم. ومن هؤلاء هم: عبد الله بن عامر (ت 118هـ) قارئ الشام، وعبد الله بن كثير (ت 120هـ) قارئ مكة، وعاصم بن أبي النجود (ت 127هـ) قارئ الكوفة، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) قارئ البصرة، وحمرزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ) قارئ الكوفة، ونافع بن أبي نعيم (ت 169هـ) قارئ المدينة، وعلي بن حمزة الكسائي (ت 189هـ) قارئ الكوفة، وغيرهم من الذين جاؤوا من بعدهم. وهؤلاء هم السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد (ت 324هـ).

وعلى الرغم من اشتهارهم في هذا العلم وتمكنهم منه إلا أنهم قد اختلفوا في مسائل من حيث الرفع والنصب أو الإدغام أو تبديل حرف مكان حرف وغيرها من المسائل التي ذكرتها كتب القراءات.

لقد اختلفوا في الميم (فكان ابن كثير يصل الميم بواو انضمت الهاء قبلها أو انكسرت فيقول **{عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين}**) (الفاصلة: 7) واختلفوا عن نافع في الميم فقال: إسماعيل بن جعفر وابن جمار وقالون الهاء مكسورة والميم مرفوعة أنت فيها مخير⁽²⁰⁾ وكذلك اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى (أن النفس بالنفس) إلى قوله (والجرح قصاص) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر **{أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن}** (المائدة: 45) ينصبون ذلك ويرفعون **{والجرح}** (المائدة: 45) وقرأ عاصم ونافع ينصب ذلك كله⁽²¹⁾.

وسبب في هذه الاختلافات يعود إلى عدم إجماع القرآن واعتمادهم على المسموع من القراءات دون التثبت من صحتها، ونحن لا نجزم بأن كل هذه القراءات قد وقع فيها لحن ولكن الكثير منها كان فيه خطأ من حيث القراءة.

وهذا ما أشار إليه السيد أبو القاسم الخوئي في كتابه إذ قال: (إن الواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم. وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وينقل الخلف عن السلف. وتحفظهم على ذلك في صدورهم وفي كتاباتهم، ولا دخل للقراء في ذلك أصلاً، ولذلك فإن القرآن ثابت بالتواتر حتى لو فرضنا أن هؤلاء القراء السبعة أو العشرة لم يكونوا موجودين أصلاً. وعظمة القرآن أرقى من أن تتوقف على نقل أولئك نفر المحصورين)⁽²²⁾ من القراء السبعة أو العشرة أو الأربعة عشر.

ولكي يبتعدوا عن الأخطاء واللحن في القراءات ويتوصلوا إلى المقبول منها دون الشاذ وضعوا لها شروطاً ذكرها (ابن الجزري) حيث يقول: (إن القراءات نوعان: مقبول، ومردود، فالمقبول ينبغي أن تتوفر فيه ثلاثة شروط 1- أن توافق العربية ولو بشرط. 2- أن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. 3- أن يصح سندها..... فإذا اختلف ركن من هذا الأركان سميت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت مروية عن القراء السبعة أم عن أكبر منهم)⁽²³⁾ فهذا هو الصحيح في رأيه. لهذا كان مذهب الإمامية يجيز القراءة المشهورة والصحيحة إذ إن أئمتهم أجازوا لهم القراءة بالقراءات المشهورة التي كانت متداولة في زمانهم.

رابعاً: عصر التصنيف و التدوين وظهور المؤلفات.

إن هذا العصر هو جزء من عصر التابعين إذ إنه قد مر بمراحل متعددة ومن ضمنها عصر تدوين علم القراءات، وبما أن القراءات كانت معتمدة في بدء الأمر على الرواية شفهية إذ كان النص القرآني محفوظاً في صدور الرجال ومكتوباً على الرقاع وهذه المرحلة تشمل عصر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) والصحابة (رضي الله عنهم) واستمرت حتى ظهور نقط الإعراب على يد أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بمساعدة الإمام علي (عليه السلام) فقد أشار إليه. ثم نقط الإعجام على يد تلميذه نصر بن عاصم (ت 89هـ) ومن ثم أكمل المسيرة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)⁽²⁴⁾

أما المرحلة الثانية فتبدأ بتدوين القراءات بعد أن كانت معتمدة في السابق على السماع من قبل القراء، إلى جمع وتصنيف هذا العلم، عن طريق الرواية التي نقلت عنها القراءة. وقد ظهرت أوائل محاولات التصنيف في مجال القراءات ومن أقدمها كتاب القراءة ليحيى بن يعمر (ت 90هـ) وهو أحد تلامذة أبي الأسود الدؤلي⁽²⁵⁾ وفي نهاية القرن الثاني وبداية الثالث للهجرة ظهر كتاب (القراءات) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) وقد جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئاً

إضافة إلى القراء السبعة⁽²⁶⁾ ثم ألف محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) كتاب (الجامع في القراءات)⁽²⁷⁾ وبعد هذه المرحلة، جاء ابن مجاهد (ت324هـ) فجمع سبع قراءات من بين تلك القراءات الكثيرة وألف كتاباً، سماه (كتاب السبعة)⁽²⁸⁾ ومن النحويين الذين ألفوا بالقراءات الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ) في كتابه (الحجة في القراءات السبع) حيث قال: (فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل واتقان الحفظ)⁽²⁹⁾ وجاء بعده ابن جني النحوي الكبير (ت392هـ) فألف كتاب (المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) وقسم القراءات على قسمين: شاذة، وغير شاذة⁽³⁰⁾ ومن ثم قد ظهر في بلاد الأندلس مكي بن أبي طالب (ت437هـ) حيث ألف كتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ثم (الإبانة عن معاني القراءات)، ووضع أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت444هـ) كتاب (التيسير في القراءات السبع) وهو مختصر مشتمل على مذاهب القراء السبعة بالأمصار وما اشتهر وانتشر من الروايات إذ ذكر عن كل واحد من القراء روايتين⁽³¹⁾ ثم جاء كتاب (الإفصاح وغاية الإشراف في القراءات السبع) للشيخ علي بن محمد السخاوي المقرئ (ت643هـ)⁽³²⁾.

ومن ثم توالى المؤلفات عند العلماء حتى نصل إلى القرن الثامن لنجد كتاب (النشر في القراءات العشر) لابن الجزري (ت833هـ) حيث نال هذا الكتاب الشهرة الواسعة وكان مرجعاً لكل من جاء من بعده. وكتاب (تحرير التحرير) و(طبية النشر في القراءات العشر) وهي من مؤلفات ابن الجزري.

وعلى الرغم من كثرة هذه المؤلفات التي دونت ما كان منقولاً من القراءات في عهد الصحابة والتابعين بأنواعها الصحيح منها والشاذ، إلا أن اللحن قد ظل قائماً في أغلب القراءات. حيث إنها لم تستطع أن تصحح ما وقع به القدماء من أخطاء منهجية كثيرة ومنها صحة الرواية وعدالة الناقل لهذه الرواية، على الرغم من وجود شروط للقراءة الصحيحة التي ذكرها ابن الجزري. لهذا وقع الخطأ حتى في القراءات السبعة لوجود أسباب كثيرة تاريخية لارتباطها بالمصحف العثماني، وأنية وهم القراء باعتبارهم أن القراءة سنة متبعة يجب العمل بها، دون التفكير في صحة هذه القراءة. بل إن بعضهم كان يرى جواز القراءة بما خالف رسم المصحف، وبعضهم الآخر يرى جواز القراءة بما وافق الرسم وإن لم يتواتر نقلها، وكان عمل هؤلاء من باب (خالف تعرف).

والدليل على ما نقول من صحة الكلام قول ابن الجزري: (ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صح لديهم ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر ما قدمنا عن ابن شنبوذ، لكنه خرج عن المصحف العثماني وللناس في ذلك خلاف.... وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما وافق المصحف من غير أثر)⁽³³⁾

إذن نجد أن القراءات التي قرأت بعد عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أغلبها قراءات اجتهادية من قبل القراء أنفسهم والناقلين لها وأنها تخالف قراءة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) والدليل على ذلك ما تقدم وما ورد من أحاديث تشير إلى ذلك ومنها:

1- (قال أبو عبد الرحمن السلمي: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه)⁽³⁴⁾.

2- وقد ذكر السيوطي في (الإتقان) حدث محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال: القراءة التي عرضت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في العام الذي قبض فيه، هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم)⁽³⁵⁾

3- وذكر صاحب الخط المقيزي (قال القضاعي: كان السبب في كتابة هذا المصحف أن الحاج بن يوسف الثقفي كتب مصاحف وبعث بها إلى الأمصار ووجه إلى مصر بمصحف منها فغضب عبد العزيز بن مروان من ذلك وكان الوالي يومئذ من قبل أخيه عبد الملك وقال: يبعث إلى جند أنا فيه بمصحف؟ فأمر فكتب له هذا المصحف الذي في المسجد اليوم فلما فرغ منه قال: من وجد فيه حرفاً خطأ فله رأس ثور وثلاثون ديناراً فتداوله القراء فأتى برجل من قراء الكوفة اسمه زرة بن سهل الثقفي فقرأه تهجياً ثم جاء إلى عبد العزيز بن مروان فقال له: إني قد وجدت في المصحف حرفاً خطأ. فقال: مصحفى؟ فقال: نعم. فنظر فإذا فيه {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَةً} (ص/23). فإذا هي مكتوبة

نجعة قد قدمت الجيم قبل العين فأمر بالمصحف فأصلح ما كان فيه وأبدلت الورقة ثم أمر له بثلاثين ديناراً وبرأس أحمر⁽³⁶⁾ (ولو لم تكن بين المسلمين قراءة مشهورة ومتواترة لما صح السكوت عن ذكر القراءة التي يجب مراعاتها عند التدقيق في هذا المصحف مع أنها مختلفة فيما بينها بأكثر من هذه الاختلاف البسيط)⁽³⁷⁾ ومن خلال هذه الأدلة نجد أن القراءة الصحيحة المتواترة كانت في عصر الرسول وجزء من عصر الصحابة وما جاء بعدها كان فيه شيء من الصحة والسبب في ذلك عدم تتبع الموارد الحقيقية بالشكل المطلوب وعلى وفق قواعد البحث العلمي ومناهج النقد الإسلامي نجد أن الاختلاف مرده إلى الرواة الناقلين بحيث لا يمكن إرجاع هذا الاختلاف إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لأنه هو المبلغ عن الله تعالى { وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا انْتِ بِقِرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِع إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ } (يونس: 15).

المبحث الثاني

عوامل نشوء القراءات القرآنية واختلافها

من خلال هذا العنوان سوف نكشف أدلة تاريخية حقيقية عن كل ما نقول بأسلوب أكاديمي علمي بناءً، الغرض منه تصحيح بنية التاريخ الذي كتب ملفقاً بالشوائب والروايات الموضوعية التي أخذت طابع التحريف والتصحيح من قبل أعداء الإسلام الذين أرادوا مس شخصية الرسول الأكرم والقرآن الكريم. فكان علينا الوقوف موقف صادق حازم لرد التهم التي أطلقت على القراءات.

حيث ان المتتبع لحركة تاريخ القرآن والظروف والمراحل التي مر بها من تدوين القرآن و الإعجام ورسم المصحف ومصاحف الأمصار وتحكيم الرأي والاجتهاد وغيرها من العوامل، التي أدت إلى التنوع واختلاف القراءات القرآنية. وهي حقيقة راسخة وليس افتراء كاذباً ومن هذه العوامل.

أولاً: اختلاف مصاحف الأمصار.

لا شك أن اختلاف المصاحف كان سبباً لتعدد القراءات فقد كان أهل كل مصر ملتزمين بالقراءة على وفق مصحفهم مما أدى إلى اختلاف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام في القراءة. (وينبغي أن نثبت هنا أن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار لم تكن كلها متطابقة تماماً، بل كان بين بعضها وبعض اختلاف يسير، نصت عليه الكتب التي ألفت بعد ذلك في الرسم العثماني، وفي مصاحف الأمصار)⁽³⁸⁾.

وفي كتاب (المُرشد الوجيز) ما يدل على صحة القول إذ قال: (لما خلت تلك المصاحف من الشكل الإعجام وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، وكان أهل كل ناحية من النواحي التي وجهت إليها المصاحف، قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة معلمون..... فانتقلوا عما بان لهم أنهم أمروا بالانتقال عنه مما كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجهة إليهم، مما يستدلون به على انتقالهم عنه)⁽³⁹⁾. أما من حيث الاختلاف فهناك أمثلة عديدة منها.

1) حدثنا عبد الله قال سمعت أبا حاتم السجستاني يقول (بين مصحف أهل مكة وأهل البصرة اختلاف حرفان ويقال خمسة أحرف عند أهل مكة في آخر (النساء: 171) { فَأَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } قراءة (ورسوله) وعند البصريين (ورسله)، وفي (براءة: 100) { تجري من تحتها الأنهار } وعند البصريين { تجري تحتها الأنهار } بغير من، وبين مصحف أهل الكوفة وأهل البصرة حرفان وقال قوم بل عشرة أحرف ويقال أحد عشر حرفاً في مصحف الكوفيين في (يس: 35) { وما عملته أيديهم } بلا هاء (عملت)⁽⁴⁰⁾.

2) الاختلاف بالإبدال بقوله سبحانه {وانظر إلى العظام كيف ننشزها} (البقرة: 259) فقد قرئ بالزاي وقرئ (ننشزها) بالراء⁽⁴¹⁾.

ومن خلال الأمثلة التي ذكرناها نجد اختلاف المصاحف التي أرسلها عثمان (رضي الله عنه) إلى الأمصار والتي كانت غير متطابقة من حيث الإملاء كان لها الدور الكبير لتعدد القراءات القرآنية.

ثانياً: بداءة الخط.

هناك نظريات كثيرة تشير إلى نشأة الخط العربي والمراحل التي مر بها ومتى وكيف دخل إلى الجزيرة العربية، فقد أشارت أغلب المصادر التاريخية إلى المصدر الأول للخط وهو الأنبار ومن ثم انتقاله من الأنبار إلى الحيرة ثم إلى مكة. وأن أول من كتب آدم (عليه السلام) وفي رواية أخرى إدريس (عليه السلام) أول من خط بالقلم بعد آدم (عليه السلام). وروى أن أول من وضع الكتاب بالعربية إسماعيل بن إبراهيم (عليه السلام). ولكن هذه النظريات جاءت مضطربة عند كل مؤرخ وهو يتحدث عن تاريخ الخط العربي، لهذا نجد ابن النديم (ت385هـ) يستبعد ما قاله الآخرون فيذكر رواية يرجحها. أن الله أنطق به إسماعيل في سن الرابعة والعشرين، وأن ولد إسماعيل: نفيس، ونضر، وتبما، ودومة، هم الذين وضعوه مفصلاً. ثم يقول بوجه آخر. أن رجلاً آخر من بني مخلد بن كنانة هو الذي علمه للعرب⁽⁴²⁾.

وهناك علماء أشاروا إلى ما قاله ابن النديم، وفي الوقت نفسه تنازعوا في بعض الآراء ومنهم البلاذري (ت279هـ) في كتابه (فتوح البلدان)⁽⁴³⁾ وابن فارس (ت395هـ) وأبو عمرو الداني (ت444هـ) وغيرهم ممن كتب عن الخط العربي، أما آخر من تناول هذه القضية برأي علمي بناء، د. ناصر الدين إذ قال: (بأن العرب كانوا يكتبون في جاهليتهم ثلاثة قرون على أقل تقدير، بهذا الخط الذي عرفه بعد ذلك المسلمون، وقد أصبحت معرفة الجاهلية بالكتابة معرفة قديمةً أمراً يقينياً، يقره البحث العلمي القائم على الدليل المادي المحسوس، وكل حديث غير هذا لا يستند إلا إلى الحدس والافتراض)⁽⁴⁴⁾.

وعلى الرغم من عمق تاريخ الخط العربي والعصور التي مر بها من تطور إلا أنه ظل غير ناضج حينما انتقل إلى الجزيرة العربية (مكة) عن طريق التجار والرحلات التي كان يقوم بها أهل مكة، وكذلك يرجع قصور الخط في عصر التدوين إلى ضعف الكتاب الجدد الذين أخذوه من الذين كانوا يقدمون إلى مكة. لهذا نجد صاحب كتاب (التمهيد) يشير إلى أن الخط كان في مرحلة بدائية، يقول: (كان الخط عند العرب آنذاك في مرحلة بدائية، ومن ثم لم تستحكم أصوله ولم تتعرف العرب إلى فنونه والإتقان من رسمه وكتابته الصحيحة. وكثيراً ما كانت الكلمة تكتب على غير قياس النطق بها، ولزال شيء من ذلك في رسم الخط الراهن. كانوا يكتبون الكلمة وفيها تشابه واحتمال وجوه، فالنون الأخيرة كانت تكتب بشكل لا يفتقر عن الرائ، وكذا الواو عن الباء. وربما كتبوا الميم الأخيرة على شكل الواو.....)⁽⁴⁵⁾.

ومن الأمثلة على بدء الخط نذكر.

1) كانت في المصاحف العثمانية كلمات يخالف إملاؤها إملاء الخط الصحيح الدارج، وقد رسم كثير منها برسم الخط الدارج في المصاحف التي طبعت في العصور المتأخرة، وذلك مثل (علّام) و(أتيناها) و(طائر) و(يا بني آدم)، فإنها كانت في الأصل (علّم)، (أتينيه)، (طير)، (ويا بني إدم)، وغيرها من الكلمات التي يصعب النطق بها)⁽⁴⁶⁾.

2) ما أخرجه ابن جرير وسعيد بن منصور في سننه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله {حتى تستأنسوا وتسلموا} (النور: 27) قال إنما هي خطأ من الكاتب حتى (تستأنسوا وتسلموا) أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ هو فيما أحسب مما أخطأت به الكاتب⁽⁴⁷⁾.

3) ما أخرجه ابن الأثير من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قرأ (أفلم يتبين الذين آمنوا أن لو يشاء الله لهدى الناس) فقليل له إنها في المصحف {أَفَلَمْ يَبَيِّنِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا} (الرعد: 31) فقال أظن الكاتب كتبها وهو ناعس⁽⁴⁸⁾.

4) وأضاف الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب ((العين)) بقوله: (وتزيد العرب في (الآن) و (حين) تاء فقول: (تالان) و(تحين)، مثل {فَنَادَوْا وَلاَتِ حِينَ مَنَاصٍ} (ص: 3) وانما هي (لا حين مناص) وقد زادوا في قوله: {أولي الأيدي والأبصار} (ص: 45) فالأيد: القوة وبلا ياء، والبصر: العقل، وكذلك كتبوا في موضع آخر: {داوود ذا الأيد} (ص: 17)⁽⁴⁹⁾ من غير ياء.

أما دور العلماء في هذا المجال فقد حصروها في ست قواعد وهي (الحذف والزيادة والهمز والبدل والفصل والوصل، وما فيه قراءتان فقد قرئ على أحدهما... ثم يذكر فيقول ورسم الحروف واحد إلا ما تتوعد فيه المصاحف وهو بضعة عشر حرفاً)⁽⁵⁰⁾ وأرادوا من هذا الحصر أن يعالجوا ويصححوا ما وقع فيه الاشتباه والاختلاف في القراءة حيث كان يحتمل وجوها من القراءة. فهذا العسقلاني يقول: (وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدة هاءات وعدة لامات، ونحو ذلك)⁽⁵¹⁾.

وفي نهاية المسألة نصل إلى نتائج منها أن رسم الخط الذي كتبت به المصاحف التي أرسلت إلى الأمصار الإسلامية قد كان سببا في كثير من الاشتباه والاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن الكريم وسبب يعود في ذلك إلى عدم قدرة وتمكن الكتاب الذين كتب المصاحف من حيث الإملاء ورسم الكلمات أضف إلى ذلك عدم تكامل ونضج الخط العربي.

ثالثا: خلو القرآن من النقط وتجريده عن الشكل.

ومن العوامل المهمة التي ساعدت على تعدد القراءات، هو تجرد الرسم القرآني من علامات الحركات والتنقيط. والتي أدت بدورها إلى ظهور عدة مدارس ومنها مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام معتمدة في ذلك على أحد الشيوخ الذي كان يعلم الناس على قراءة هذا الشيخ. دون التأكد من صحة هذا القراءة وكيف نقلت وقرئت. والسبب في ذلك يعود إلى أن الحروف كانت تكتب من غير نقط، فلا تتميز السين عن الشين، ولا العين عن الغين، ولا الدال عن الذال، ولا الباء عن التاء أو الياء أو الناء، ولا الجيم عن الحاء والخاء،..... فكان على القارئ أن يميز بين الحروف بحسب القرائن الموجودة في الكلمة، من هنا ظهرت القراءات المختلفة⁽⁵²⁾.

هذا من حيث النقاط أما الحركات (فالمعلوم أن الرسم الخالي من الحركات الإعرابية يحتمل في كثير من الموارد قراءتين أو أكثر، بحسب الكلمة الواحدة، أو الكلمات في الجملة التركيبية المتحدة السياق. وهذا بالذات قد كان السبب المباشر في كثير من الاختلافات التي وقعت في قراءة الآيات)⁽⁵³⁾

وعن ابن جرير يقول: (فلما صارت المصاحف في الآفاق غير مضبوطة ولا معجمة، قرأها الناس، فما أنفذوه منها نفذ، وما احتمل وجهين طلبوا فيه السماع)⁽⁵⁴⁾ ولكن المشكلة هي أن عملية الاجتهاد كان أكثر من السماع وهذا أصل البلاء. وفي كتاب (وفيات الأعيان) يخبرنا عن حادثة قد وقعت لأبي الأسود الدؤلي (فقد سمع قارئاً يقرأ قول الله تعالى: { أن الله بريء من المشركين ورسوله } (التوبة:3) فقرأ بكسر اللام (ورسوله) فقال أبو الأسود: عز وجه الله أن يبرأ من رسوله، فاجتهد لمنع الجهال من هذا اللحن في كتاب الله. فوضع علامة الضم نقطة مدورة بين أجزاء الحرف، وعلامة الفتح نقطة فوقه، وعلامة الكسر نقطة تحته، وجعل علامة السكون نقطتين)⁽⁵⁵⁾.

ومن خلال ما تقدم نجد أن جولد تسهير يقول: (أن نشأة القراءات كانت بسبب تجرد الخط العربي من علامات الحركات، وخلوه من نقط الإعجام)⁽⁵⁶⁾ (ومع أن هذا الرأي قد لقي نقدا وتجريحا من قبل بعض الدارسين العرب إلا أنه لقي بالوقت نفسه تأييدا من قبل آخرين أمثال الدكتور جواد علي والدكتور صلاح الدين المنجد لما يحمله في طياته من بعض وجوه الصحة)⁽⁵⁷⁾ ومن الأمثلة على خلو القرآن من النقط وتجريده عن الشكل.

1) (قرأ أبو جعفر: {كي لا يكون دولة} (الحشر:7) بالتاء (تكون) و(دولة) بالرفع. الباقون (يكون) بالياء، (دولة) بالنصب)⁽⁵⁸⁾.

2) وقرأ ابن السمين: {فاليوم ننجيك ببندك} (يونس:92) (ننجيك) والباقون (تنجيك)⁽⁵⁹⁾

3) قرأ ابن كثير في رواية القواس: (وتعيها)) بسكون العين للتخفيف. {لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية} (الحاقة:12) والباقون: بكسر العين⁽⁶⁰⁾.

4) (واختلف في دال {ذو العرش المجيد} (البروج:15) فحمزة و الكسائي وخلف بخفضها نعتا والباقون برفعها، واختلف في {في لوح محفوظ} (البروج:22) فنافع بالرفع والباقون بالكسر نعتا للوح)⁽⁶¹⁾.

إذ نجد لكل هذه الأمثلة التي ذكرناها قد وقع فيها الاختلاف بين القراء، والسبب واضح وهو عدم إعجام القرآن. إذ كان دليلهم على هذا الاختلاف حديث (الأحرف السبعة) الذي ذاع وانتشر في أرجاء المعمورة الذي جوزه لهم هذه القراءات بأوجه مختلفة، وإذا رجعنا إلى قول السيد (أبي القاسم الخوئي) في هذه المسألة حيث يقول: (إن كان المراد من هذا الوجه أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد جوز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربها في المعنى ويشهد لهذا بعض الروايات المتقدمة. فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر،..... وهل يتوهم عاقل ترخيص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يقرأ القارئ ((يس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سوي، إنزال الحميد الكريم)) فلنقر عيون المجوزين لذلك. سبحانه اللهم إن هذا إلا بهتان عظيم وقد قال الله تعالى: {قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي إنني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم} (يونس:)

(15) وإذا لم يكن للنبي أن يبذل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره؟ وإن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) علم براء بن عازب دعاء كان فيه: ((ونبيك الذي أرسلت)) فقرأ براء ((ورسولك الذي أرسلت)) فأمره أن لا يضع الرسول موضع النبي. فإذا كان هذا في الدعاء، فماذا يكون الشأن في القرآن ؟. (62).

رابعاً : تعدد اللهجات ولغات القبائل العربية.

تنص المعاجم العربية على أن اللهجة هي اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، أو هي اللغة التي جبل عليها الإنسان فاعتادها ونشأ عليها⁽⁶³⁾. وأن لكل أمة لغة كأن تكون اللغة العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية... وغيرها من اللغات، ولكن هذه اللغات لها أصول وقواعد تسيورها، وفي داخلها مجموعة من التراكيب والمعاني وسياقات ينطق بها الإنسان أثناء كلامه ومنها تنشأ اللغة والمعاني. وفي داخل هذه الأمم توجد قبائل من أصول متعددة لها لهجات في كلامها تميزها عن غيرها من القبائل.

وقد جمع ابن فارس هذه اللهجات في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) كأن يكون (الاختلاف في الحركات كقولنا: " نستعين " و " نستعين " بفتح النون وكسرهما. قال الفراء: هي مفتوحة في لغة قريش، وأسد وغيرهم يقولونها بكسر النون أو الاختلاف في إبدال الحروف نحو: " أولئك " و " أولالك " أو الاختلاف في الهمز والتلين نحو " مستهزون " و " مستهزون " أو الاختلاف في التقديم والتأخير نحو " صاعقة " و " صاقعة " أو الاختلاف في الحذف والإثبات أو الاختلاف في الحرف الصحيح يبدل حرفاً معتلاً نحو " أما زيد " و " أيا زيد " أو الاختلاف في الإمالة والتفخيم في مثل " قضى " و "رمى" فبعضهم يفخم وبعضهم يميل.....)⁽⁶⁴⁾ وغيرها من اللهجات التي كانت في الجزيرة العربية أو خارجها. فهذا رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: (أنا أفصح العرب ميد أني من قريش وأني نشأت في بني سعد بن بكر)⁽⁶⁵⁾.

وقد أثرت اللهجات في اختلاف القراءات القرآنية في عصر مبكر (فباستعراض تاريخ الموضوع يبدو أن تمايز القراءات كان موجوداً قبل توحيد القراءة زمن عثمان، فقد أشير إلى كثرة الاختلاف بعده، حتى قال الناس: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبي وقراءة سالم)⁽⁶⁶⁾.

وقد نهى عمر (رضي الله عنه) ابن مسعود عن قراءة القرآن بلهجة هذيل وهو ما ذكره أبو داود في سننه: (أن عمر كتب إلى ابن مسعود: أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل)⁽⁶⁷⁾.

وحينما أنزل الله تعالى القرآن الكريم أنزله بلغة قريش باعتبارها الأفصح بين القبائل العربية لهذا نجد وصية عثمان بن عفان (رضي الله عنه) للرهط القرشيين عند استنساخ المصحف: (إذا اختلفتم، أنتم وزيد بن ثابت بشيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم)⁽⁶⁸⁾.

وهناك علاقة بين القراءات واللهجات العربية لأن القراء قد قرأوا باللهجات القبائل وقد ذكرتها كتب القراءات والتفسير فقد قرأ (أبو بكر وحمزة الكسائي وخلف **في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً**) (الإسراء: 72) (أعمى) بالإمالة في الموضوعين وقرأهما أبو عمرو ويعقوب والباقر بن غير إمالة وأمال أبو عبيد الأول دون الثاني (وأضل سبيلاً)⁽⁶⁹⁾. (الإمالة لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب)⁽⁷⁰⁾.

وهناك قبائل تضع مكان الكاف حرف القاف وهم حمير نحو (رقيق) تجعلها (ركيك)⁽⁷¹⁾.

قال ابن جني في كتاب الخصائص: (قرأ أعرابي بالحرم على أبي حاتم السجستاني (طبيبي) **طوبى لهم وحسن مآب**) (الرعد: 29) فقلت طوبي فقال طوبي قال طوبي فلما طال علي قلت طو طو فقال طي طي أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم)⁽⁷²⁾.

وقد وقف أهل البيت موقفاً حازماً اتجاه تعدد اللهجات وعدوها من اللحن الذي وقع في الآيات، فهذا الإمام الجواد (عليه السلام) يقول: (ما استوى رجلان في حسب ودين قط إلا كان أحفظهما عند الله عز وجل أدبهما، قيل له: قد علمنا فضله عند الناس في النادي والمجلس فما فضله عند الله؟ قال: بقراءة القرآن كما أنزل، ودعائه من حيث لا يلحن، فأن الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله)⁽⁷³⁾. وروى الصدوق عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عن آبائه (عليهم السلام) قال: (قال

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) تعلموا القرآن بعربيته، وإياكم والنبر فيه-يعني الهمز-) (74). أي الهمز غير الأصلي الذي كانوا يثلهجون به في قراءتهم. فكانوا حريصين على لغة القرآن الأصلية والحفاظ عليها من اللحن. إذن نجد من خلال هذه الأمثلة تنوع اللهجات وكثرتها بين القبائل العربية وكيف كانت سبباً أساسياً في تعدد القراءات، حتى أن بعض القبائل لم تستطع أن تقرأ القرآن على ما هو عليه، فأما لت حيث لم تكن تميل قريش..... فكانت اللهجات المصدر الرابع لنشوء القراءات القرآنية وتنوعها.

خامساً : إسقاط الألفات وزيادتها.

من المعروف أن لكتابة القرآن طريقة خاصة به تخالف قواعد الإملاء الموجودة عند علماء النحو، فقد كان العرب يكتبون بالخط الكوفي (المنحدر عن خط السريان، وكانوا لا يكتبون الألفات الممدودة في ثانياً الكلم، وقد كتبوا القرآن بالخط الكوفي على نفس المنهج. الأمر الذي أوقع الاشتباه في كثير من الكلمات) (75). وإذا رجعنا إلى تفسير الكشف نجد (الزمخشري) يستغرب من هذا الخط معللاً هذا العمل بقوله **(ولأوضاعوا خالكم ييغونكم الفتنة)** (التوبة: 47) فإن قلت: كيف خط في المصحف (ولا أوضاعوا) بزيادة ألف؟ قلت كانت الفتحة تكتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك الألف أثر الطباع، فكتبوا صورة الهمزة ألفاً (76). أما ابن خلدون فيرى أن خط المصحف العثماني أوقع هذا الرسم على غير المعروف من قياس الخط كزيادة الألف في (لأذبحنه) وحذف الألفات في مواضع دون أخرى (77). فهذه (لام التأكيد)

وهناك أمثلة كثيرة قد وقعت في المصحف حتى أن العلماء ومنهم السيوطي (911هـ) أحصوا هذه الكلمات وصنفوها في كتبهم، إذ قال: (تحذف الألف من ياء النداء، نحو (ياأيها الناس)، (يأدم)، (يرب)، (هؤلاء)، (هأنتم)، ونا مع ضمير: (أنجينكم).....ومن ذلك (أولئك)، و(لكن)..... ومن كل مثلي؛ اسم أو فعل إن لم يتطرف، نحو: (رجلن)، (يعلمن) (...)(78).

وبما أن المصحف كان خالياً من علامات الإعجام والحذف والألفات وزيادتها في مواضع أخرى وغيرها من هذه العلامات، فقد أدت إلى الاشتباه في قراءة النص القرآني ومن ثم الوقوع في اللحن. ففي قوله تعالى: **{ألم نجعل الأرض مهاداً}** (النبا: 6) (قرأ عاصم وحزمة والكسائي وخلف (مهداً) بفتح الميم وإسكان الهاء بلا ألف فيها ووافقهم الأعمش. والباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها، (مهاداً)) (79).

فلو فرضنا أن القارئ لم يكن حافظاً للنص القرآني من جهة السماع فكيف يكون لفظ النص؟ إما بزيادة أو نقصان مما يؤدي إلى تنوع في القراءات، أو الشذوذ في القراءة.

فهذا الزرقاني يعترف بتعدد القراءات والسبب يعود إلى أن الكلمة كتبت بصورة تحتل هاتين القراءتين أو الأكثر. أي أنه يصرح بأن الخطأ كان بكتابة الكلمة ومن ثم قراءتها بصور متعددة (80).

وإذا رجعنا إلى خط المصحف نجد أن هناك كلمات مرة نراها قد كتبت فيها ألف ومرة قد سقط منها، حتى أن الداني (444هـ) في كتابه يشير إلى تنوع هذه الألفاظ لغايات لا ندركها لأن قواعد الخط في ذلك العصر كانت غير متكاملة كما هي عليه الآن. قال: (وكل شيء في القرآن من ذكر (أيها) فهو بالألف إلا ثلاثة مواضع فإن الألف فيها محذوفة أولها في (النور: 31) **{أيه المؤمنون}** وفي (الزخرف: 49) **{يا أيه الساحر}** وفي (الرحمن: 31) **{أيه الثقلن}**، وكل شيء في القرآن من ذكر (ساحر) فهو مرسوم بغير ألف إلا موضعاً واحداً فإن الألف فيه مرسومة وهو قوله في (الذاريات: 52) **{إلا قالوا ساحر}** (81).

ثم يأتي الشيخ معرفة معبراً عن الفروقات الشخصية، وهو من مصطلحات علم النمو لدى الإنسان ومعناه أن كل إنسان مختلف عن أخيه من حيث الصفات والقدرات كأن يكون الذكاء والقوة وغيرها لهذا يقول: (ولا شك أن المذاويق والسلايق وكذلك الأنصار والدلائل تختلف حسب عقليات الأشخاص وسابقة إلمامهم بالأمر، ومبلغ ممارستهم للموضوع، ومن ثم وقع الاختلاف في قراءة القرآن حسب تفاوت الاجتهادات النظرية. فقد استند كل قارئ إلى علل وحجج ربما تختلف عن حجج الآخرين) (82).

سادساً : تحكيم الرأي والاجتهاد.

لا شك أن تحكيم الرأي والاجتهادات الشخصية كان لها الأثر البالغ في تنوع القراءات والسبب فيه أنه كان أحد القراء إذا برع وتمهر جعل للناس طريقاً في القراءة بحيث أنه لا يعرف إلا من قبله إذ إنه لم يكن معهوداً أصلاً ومنتبهاً للقراءات التي أخذت عن عصر الرسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فإذا رجعنا إلى عصر الصحابة أي بعد مرور مدة وجيزة عن عصر الرسالة المحمدية نجد أمثلة كثيرة في قراءة القرآن بالرأي الخاص، دون النظر إلى القراءات الأشهر أو القراء الذين كان لهم الباع الطويل في فن القراءة.

ففي كتاب (تدوين القرآن) أمثلة كثيرة على هذا الاجتهاد. ومنها أن الخليفة عمر كان يقرأ {فاسعوا إلى ذكر الله} (الجمعة:9) قرأها (فامضوا إلى ذكر الله) حتى في صلاته

وأنه كان يصبر على ذلك ويأمر بمحو (فاسعوا) ويقول إنها منسوخة ! ! فما هو سبب ذلك؟ ثم ما هو السبب في أن جميع المفسرين وفقهاء المذاهب السنية لم يطيعوا الخليفة ولم يكتبوها في المصاحف، ولم يقرؤوا بها.⁽⁸³⁾

وفي (سنن البيهقي) نجد الدليل على صدق هذا القول (عن سالم عن أبيه قال: ما سمعت عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يقرؤها إلا فامضوا إلى ذكر الله)⁽⁸⁴⁾.

وروى ابن شبة في (أخبار المدينة) (عن إبراهيم عن خرشة بن الحر قال: رأى معي عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لوحاً مكتوباً فيه: إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله، فقال: من أملى عليك هذا؟ قلت أبي بن كعب، فقال إن أبي كان أقرأنا للمنسوخ، أقرأها: فامضوا إلى ذكر الله!)⁽⁸⁵⁾. أما علي وأهل البيت (عليهم السلام) فكانوا ملتفتين إلى أن السعي هنا ليس بمعنى الركض بل بمعنى السعي المعنوي الذي يتناسب مع المشي إلى صلاة الجمعة بسكينة ووقار⁽⁸⁶⁾.

إذن لم (يكن إنكارهم على أمثال هؤلاء لجانب تحكيمهم للأراء والأنواق الاجتهادية، بل لجانب خروجهم عن موافقة مرسوم الخط، فالقراءة إذا كانت متوافقة مع ظاهر الرسم فلا تعد منكراً)⁽⁸⁷⁾، وإذا ابتعدنا عن عصر الصحابة الكرام إلى عصر التابعين نجد أمثلة على تحكم الرأي والانفراد والاستبداد بأرائهم ولو خالفوا الجمهور. فقد أنكروا على حمزة كثيراً من قراءاته، ولم يكن يسمع لهم لقوة ما كان يراه من حجج.

أما الكسائي فقد كانت له مواقف كثيرة من التفرد والاجتهاد إذ يحكى (أن الرشيد سأل البيهقي و الكسائي عن قصر (الشراء) ومده فقال: الكسائي مقصور لا غير وقال: البيهقي يقصر ويمد فقال: له الكسائي من أين لك فقال: البيهقي من المثل السائر (لا يغتر بالحرارة عام هدائها ولا بالأمة عام شرائها) فقال: الكسائي ما ظننت أن أحداً يجهل مثل هذا فقال: البيهقي ما ظننت أن أحد يفتر بين يدي أمير المؤمنين)⁽⁸⁸⁾ إلى غير ذلك من الحكايات الكثيرة التي نقلت في بطون كتب اللغة والأدب وكتب القراءات.

ومن القراءات الاجتهادية الشخصية التي خالفت المشهور ما نقل عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يقرأ (لما ننسخ من آية أو ننسها نأت) (البقرة:106) إذ قرأها (ننساها) فقل له: إن سعيد بن المسيب قرأها (ننساها) كما هي المشهورة فقال: لم ينزل القرآن على المسيب ولا على ابنه، إنما هي (ننساها يا محمد))⁽⁸⁹⁾. أي أنه كان مصرّاً على رأيه واجتهاده دون النظر إلى قراءة السابقين من القراء المشهورين، ومن الغريب أن بعض النحويين أجازوا هذه القراءات وأخذوا بها.

وهناك الكثير من المصنفات التي نقلت لنا هذه القراءة ومنها: كتاب مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه، والمحتسب في تبين القراءات لابن جني، والحجة لأبي علي الفارسي، وإملاء ما من به الرحمان لأبي البقاء، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، وهناك مؤلفات أشارت في ثناياها إلى مثل هذه القراءات ومنها: معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط، وإعراب القرآن للنحاس، وهناك بعض التفاسير ومنها: تفسير القرطبي، وتفسير الطبري، وتفسير أبي حيان.

المبحث الثالث

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

قبل ان نناقش حديث نزل القرآن على سبعة أحرف، وجب علينا ان نزيل بعض التوهم الذي أصاب العامة من الناس حول هذا الحديث واختيار ابن مجاهد القراء السبعة، إذ لا علاقة بين القراءات السبع وحديث الأحرف السبعة، إذ جمع ابن مجاهد سبع قراءات لسبعة من أئمة الحرمين والعراقيين والشام، إذ كانوا مشتهرين بالثقة والضبط والأمانة حيث جاء جمعه مصادفة من حيث رقم سبعة الذي ورد في حديث الأحرف السبعة.

وعبارة (القراءات السبع) لم تكن معروفة في الأمصار الإسلامية، حين بدأ العلماء يؤلفون في القراءات، وانما بدأت هذه العبارة تشتهر على رأس المائة الرابعة، من قبل ((ابن مجاهد)) وتوهم الكثير من عوام الناس أنها هي المراد من الأحرف السبعة التي جاءت في الحديث النبوي⁽⁹⁰⁾.

وقد وجه أغلب العلماء النقد واللوم لابن مجاهد، لأنه اقتصر على سبعة قراء فأوقع الناس في خلط بين السبع، والأحرف السبعة، قال ابن الجزري: (كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على السبعة من القراء، وخطؤه في ذلك وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاد أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة)⁽⁹¹⁾.

أما المقرئ أبو العباس أحمد بن عماد فقد وجه له لوما شديدا حيث قال: (لقد فعل مسيئع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة، بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة. ووقع له أيضا في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راو ثالث غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر، وربما بالغ من لا يفهم فخطأ وكفر)⁽⁹²⁾.

ومما تقدم نجد أن عبارة القراءات السبعة لا تدل على حديث الأحرف السبعة، وانما هي تشابه في العدد سبعة ليس ألا. إذ لم يقبل بها أغلب العلماء كما تبين من نقدهم لابن مجاهد.

(نزول القرآن على سبعة أحرف)

هناك مجموعة من الأحاديث قد وردت في كتب الصحاح والقراءات وكتب التفسير تشير إلى أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فوجب علينا ان نذكرها ومن ثم مناقشة هذه الأحاديث.

1- عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال: (سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أقرانيها، وكدت أعجل عليه ثم أمهلت حتى انصرف ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتها، فقال لي: أرسله. ثم قال له: أقرأ، فقرأ. قال: هكذا أنزلت، ثم قال لي: أقرأ. فقرأت، فقال: هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر)⁽⁹³⁾.

2- وفي الصحيحين عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبد الله، أن عبد الله بن عباس حدثه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أقراني جبرائيل (عليه السلام) على حرف واحد، فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)⁽⁹⁴⁾.

3- وعن أبي بن كعب قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (يا أباي إني أقرئت القرآن على حرف وحرفين وثلاث حتى بلغت سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت سمياً عليمياً، عزيزاً حكيمياً، ما لم تختتم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب)⁽⁹⁵⁾.

4- وعن أبي بن كعب أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لقي جبرائيل، فقال له: (إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط. قال: يا محمد، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف)⁽⁹⁶⁾.

5- وعن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف منها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع)⁽⁹⁷⁾.

6- وأخرج عن عمرو بن عثمان العثماني، بإسناد عن المقبري عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ولا حرج، ولكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة)⁽⁹⁸⁾.

7- وروي عن ابن مسعود عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: (كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد. ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.....)⁽⁹⁹⁾.

8- وعن أبي قلابة، قال: بلغني أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف. أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل)⁽¹⁰⁰⁾.

9- عن عبد الله بن مسعود قال: (إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحل الحلال وحرم الحرام وأعمل بالمحكم وأمن بالمتشابه واعتبر بالأمثال)⁽¹⁰¹⁾.

10- (عن عيسى بن قرتاس، عن زيد القصار، عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فقال: أقرأني عبد الله بن مسعود وزيد وأبي فاختلفت قراءتهم، بقراءة أيهم أخذ قال: فسكت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: وعلي (عليه السلام) إلى جنبه، فقال علي: (ليقرأ كل إنسان كما علم، كل حسن جميل)⁽¹⁰²⁾. مناقشة الأحاديث.

هذا جزء يسير من الأحاديث التي ذكرت بحق الأحرف السبعة لأن عددها قد تجاوز الأربعين حديثاً، ولكن أغلب هذه الأحاديث كانت متشابهة من حيث المعنى أما ناقلو الروايات فقد كانوا مختلفين. فوجب علينا مناقشتها وبيان ما المراد منها، وهل هي متواترة صحيحة الإسناد، ولماذا جاءت ونقلت بهذه الكثرة.

وعند مراجعة هذه الأحاديث نجد أنها قد دلت على مجموعة من التعابير منها: اختلاف اللهجات في التعبير والأداء، وجواز تبديل الكلمات المترادفة بعضها مكان بعض، والمعاني المتقاربة، والاختلاف في القراءات، وتنوع الآيات إلى أبواب سبعة، ونسبة الأحرف السبعة إلى علي (عليه السلام)⁽¹⁰³⁾.

فمفهوم الأحرف السبعة كثر نقله من طرق أهل السنة عن الرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بل ادعى بعضهم تواتر رواياتها ومنهم (أبو عبيد بن سلام) في (فضائل القرآن) حيث رد عليه الأستاذ الزرقاني في مناهل العرفان قال: (وكأن هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت الإمام أبا عبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث، لكنك خبير بأن من شروط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة)⁽¹⁰⁴⁾.

فبعد هذا التصريح نجد أن هذه الأحاديث غير متواترة من حيث صحة الإسناد، وإذا رجعنا إلى الأدلة التي تحدد ماهية الأحرف السبعة وجب علينا الرجوع إلى الأصح حتى نستدل ونؤيد هذه الأحاديث. فكان علينا الرجوع إلى رأي الشارع عز وجل في تحديد ماهيتها، فالحكم الفاصل هي النصوص الشرعية، وبما أن النصوص القرآنية التي قرأناها لم نجد فيها أي دليل يدل على المطلوب، تعين لنا مناقشة الشق الثاني وهي الروايات التي ذكرناها سابقاً.

أولاً: أن هذه الروايات فيها تعارض مع أحاديث أخرى قد ذكرت عن أهل البيت (عليهم السلام) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: (أن القرآن واحد نزل من عند الواحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة)⁽¹⁰⁵⁾ وبإسناده عن الفضيل بن يسار قال: (قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: كذبوا أعداء الله و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد)⁽¹⁰⁶⁾ ففي هذه الأحاديث نفي من قبل أهل البيت وهم الأقرب إلى رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) من أن القرآن لم ينزل على سبعة أحرف، وإنما نزل بحرف واحد.

ثانياً: في هذه الأحاديث مجموعة تشير إلى تبديل كلمة ومجيء كلمة مرادفة لها على أن لا تغير من المراد (إن قلت سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تختتم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب) أي أن هناك معاني متقاربة، واستدلوا على هذا بعدة روايات فقد ذكره القرطبي في تفسيره (أن المراد سبعة أوجه في المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو أقبل، وتعال، وهلم. وروى ورقاء عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ للذين آمنوا انظرونا، وأمهلونا، أحرّونا، وارقبونا)⁽¹⁰⁷⁾. واستدلوا بقراءة أنس {إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قبلاً} (المزمّل: 6) (فقد قرأها

(وأصوب) فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنما هي (وأقوم) فقال: أقوم، وأصوب، وأهدى⁽¹⁰⁸⁾. ومن خلال هذه الروايات نجد أنها قد دلت على جواز التلاعب في مفردات قسدية القرآن الكريم، وهل يعقل هذا بحق القرآن ونحن نعلم أن لكل كلمة في القرآن لها موقعها الخاص من الإعجاز والبيان لا يتناسب مع مكان آخر، وإذا أبدلت ذهب الإعجاز منها. وأن أغلب العلماء قالوا أن حكم الآية في القرآن توقيفي لا يجوز التلاعب بها فكيف بتبديل كلمة مرادفة لها، وهذا رأي فاسد عند المحققين.

فقد رد السيد الخوئي هذا الرأي قال: (فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأدبية، والحجة على جميع البشر، ولا يشك عاقل في أن ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه وإذا لم يكن للنبي أن يبدل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره)⁽¹⁰⁹⁾ قال تعالى: **{قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يَوْحِي إِلَيَّ}** (يونس:15).

ثالثاً: صرحت بعض الروايات بأن نزول القرآن على سبعة أحرف هي دلالة على التوسعة على الأمة إذ لا يستطيعون القراءة على حرف واحد.

إن هناك سؤال إذا كان هذا التوسع فيه مصلحة للأمة وهو من قبل الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فكيف يجوز لأحد أن يشدد على هذا التوسع. وإذا كان ذلك رحمة فكيف صح لعثمان (رضي الله عنه) أن يتجاوز هذا الرحمة ويجمع المسلمين على حرف واحد⁽¹¹⁰⁾.

رابعاً: إذا نظرنا إلى الروايات السابقة نجد فيها تعارضاً من حيث الرقم، ففي الأولى تقول: أنزل القرآن على سبعة أحرف، وفي الثانية عن عبد الله بن مسعود تقول: (إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرامٌ ومحكمٌ ومتشابهٌ وأمثالٌ) وهذا وجه من وجوه التضارب في الأدلة، لذا لا يعترض بأن أهل الحديث والرواية اتفقوا على أنها سبعة أحرف، لأن بعضها تدعي خلاف ذلك وهي صحيحة السند.

خامساً: أما الحديث الذي رواه عيسى بن قراطس عن زيد القصار فهو من الأحاديث الضعيفة إذ إن الحديث لا أصل له رواه رجل غير ثقة وإذا رجعنا إلى كتاب (فيض القدير) نجد أقوالاً في حقه (قال النسائي: متروك، وقال ابن معين: غير ثقة، وقال الهيثمي: فيه عيسى بن قراطس ضعيف جداً ونحوه في المطامع)⁽¹¹¹⁾. أما في كتاب الجرح والتعديل يقول: (ليس بشيء.. ضعيف لا يحل لأحد أن يروى عنه)⁽¹¹²⁾ وهناك كتب كثيرة أشارت إلى ترك الأخذ من (عيسى بن قراطس) ولأسباب الكذب في صحة الإسناد والرواية.

إذا من خلال هذه المناقشات للروايات المتقدمة في حديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف) نجد أنها غير متواترة من حيث صحة الإسناد وأن فيها تعارضاً مع أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) قالوا: (إن القرآن واحد نزل من عند الواحد ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة). وكذلك نجد أنها قد أشارت إلى تحريف القرآن من خلال تبديل كلمة ومجيء كلمة مرادفة لها. وقد تطرق الدكتور محمد حسين إلى هذه المسألة إذ قال: (فتارة يطلق فيها التجوز بالأحرف السبعة بما لا دلالة فيه كما تقدم، وتارة تنسب الاختلاف إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وكأنه مصدر من مصادر الفرق في القراءات بينما العكس هو الصحيح لما رأيناهُ فيما سبق_ أن الاختلاف في القراءات جر المسلمين إلى صراع داخلي ونزاع هامشي تحسس الصحابة إلى خطره على القرآن فجمعوه على قراءة واحدة. وتارة تدعي هذه الروايات أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أقرأ هذا بقراءة، وغيره بقراءة أخرى، وحيناً يدعى بأن أحد الصحابة قد سمع من صحابي مثله قراءة ما، لسورة ما، تختلف عما سمعه هو من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم تحاكموا للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فأصح القراءتين، أما: ما هي هذه السورة المختلفة الحروف، وما هو عدد آياتها المتعددة القراءة، وما هي كيفية هذا الاختلاف ونوعية فروقه، فلم يصرح بجميع ذلك، مما يجعلها روايات قابلة للشك، ومع حسن الظن بالرواة فإن رواياتهم تلك قد تعبر عن السهو والاشتباه.

إننا لا ننكر الاختلاف في القراءات بعهد مبكر، فباستعراض تأريخ الموضوع يبدو أن تمايز القراءات كان موجوداً قبل توحيد القراءة زمن عثمان (رضي الله عنه)، فقد أشير إلى كثرة الاختلاف بعهد، حتى قال الناس: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبي وقراءة سالم. ولكننا نبقي مصرين أن وجهة التعميم في الروايات تبقى هي المسيطرة، وعدم وضوح الرؤية يظل مخيماً، إذ إننا نحتاج بمثل هذا الموضوع الخطير إلى الجزئيات والدقائق لنضع النقاط على الحروف⁽¹¹³⁾.

المبحث الرابع

علاقة تواتر القرآن بتواتر القراءات

قبل الخوض في بيان تواتر القراءات السبع وجب علينا بيان أن هنالك فرقا بين القرآن والقراءات، فالقرآن (هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة)⁽¹¹⁴⁾ أما علم القراءات فهو (علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال من حيث السماع)⁽¹¹⁵⁾ إذن لا علاقة بين حقيقة القرآن و حقيقة القراءات، فالقرآن هو نص من قبل الله تعالى، والقراءات (أداء نطق ذلك النص اتفاقا أو اختلافا، والقرآن ذاته لا اختلاف في حقيقته إطلاقا)⁽¹¹⁶⁾.

إذن نصل إلى نتيجة وهي أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، لأن القرآن هو وحي منزل فيه البيان والإعجاز وأما القراءات ففيها اختلاف من حيث ألفاظ الوحي من تخفيف وتشديد وغيرها. تواتر القراءات.

إن معنى المتواتر هو (كل خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغا أو أحوالت العادة تواطؤهم على الكذب)⁽¹¹⁷⁾ والتواتر إما أن يكون لفظيا أو معنويا وكلاهما يعني خبر جمع يمنع عادة توافقهم على الكذب عن محسوس⁽¹¹⁸⁾. قال الشيخ المظفر (رضوان الله تعالى عليه): (والتواتر ما أفاد سكون النفس سكونا يزول معه الشك ويحصل به الجزم القاطع من أجل إخبار جماعة بمتنع تواطؤهم على الكذب)⁽¹¹⁹⁾.

فبعد بيان تعريف التواتر أصبح من المعلوم لدينا أن القرآن كله متواتر بحيث لم يشك أحد من المسلمين بتواتر القرآن، أما القراءات فإن هناك من يصرح بأنها متواترة، ولكن الأصل وهو الغالب بأنها غير متواترة.

فقد ذهب بعضهم إلى القول بتواتر القراءات إذ قالوا: (من زعم أن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقله كفر، لأنه يؤدي إلى عدم تواتر القرآن)⁽¹²⁰⁾ وهذا كلام القاضي أبي سعيد فرج وقد تحمس لرأيه كثيرا وألف رسالة كبيرة في تأييد مذهبه.

ولكن هذا الكلام ليس فيه نظر من حيث المبدأ العلمي بل هو عبارة عن تعصب أعمى لأن الفرق واضح بين القرآن والقراءات، وفيه استعجال من حيث الحكم وتكفير الآخرين، إذ إن هناك أدلة علمية كثيرة أشارت إليها كتب القراءات بعدم تواترها بل أن البعض علماء النحو أنكروا هذا القراءات ومنها.

1- (قراءة حمزة لكلمة الأرحام مجرورة عطفا على الضمير المجرور في قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1)، قال الزجاج: إن القراءة الجيدة نصب {الأَرْحَامَ} وأما الخفض في العربية فإن إجماع النحاة أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمّر في حالة الخفض بإظهار الخافض)⁽¹²¹⁾

2- (أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينكر على حمزة كثيرا من قراءاته، وكان يكره أن يصلي خلف من يقرأ بقراءة حمزة. يا ترى، إذا كانت قراءة حمزة - وهو من السبعة - متواترة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن النبي هو الذي قرأها ونقلت إلى حمزة متواترة قطعية، فما الذي يدعو إلى كراهتها ؟ فهل يكره مسلم قراءة قرأها رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! ⁽¹²²⁾ (وكان يزيد بن هارون يكره قراءة حمزة كراهة شديدة، حتى أن ابن المهدي يقول لو كان لي سلطان على من يقرأ قراءة حمزة لأوجعت ظهره وبطنه)⁽¹²³⁾.

3- قراءة الكسائي وحمزة لقوله تعالى ﴿وَلْيَبْشُرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (الكهف: 25) (بإضافة مائة إلى سنين، قال: وقد خطأها المبرد ولم يجوزها إلا في الشعر ضرورة بقوله: وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة)⁽¹²⁴⁾.

4- قال أبو العباس المبرّد: (أما قراءة أهل المدينة ﴿هُوَ لَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود: 78) (أطهر) فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية وإنما فسد لأن الأول غير محتاج إلى الثاني)⁽¹²⁵⁾.

وبعد التأمل في هذه الأمثلة التي أشارت إلى عدم تواتر القراءات، والسبب في ذلك يعود إلى عدم التزامهم بقراءة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنكار بعضهم قراءة بعض كما رأينا. وأن القراءات كانت متواترة عن القراء أنفسهم في بعض القراءات لا عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

كلمات العلماء في نفي تواتر القراءات

ان مسألة تواتر القرآن هي من المسائل القطعية التي لا يستطيع أحد إنكارها. أما تواتر القراءات فهي من المسائل الخلافية، لهذا ارتأينا إن نعطي الحجة البالغة والدليل الساطع على عدم تواتر القراءات من خلال أقوال العلماء المسلمين من مختلف المذاهب مع اعتراف بتواتر القرآن وعدم الارتباط بين القرآن والقراءات من حيث التواتر.

أولاً: قال ابن الجزري: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت من السبعة أم عن أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف)⁽¹²⁶⁾ وإليه ذهب العلامة السيوطي: قال: أتقن الإمام ابن الجزري هذا الفصل جداً⁽¹²⁷⁾.

ثانياً: قال بدر الدين الزركشي: (والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، وأما تواترها عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ففيه نظر، فإن إسناده الأئمة السبعة بهذه القراءات السبع الموجود في كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد، لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة، وهذا شيء موجود في كتبهم، وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة في كتابه (المُرشد الوجيز) إلى شيء من ذلك)⁽¹²⁸⁾.

ثالثاً: قال شهاب الدين (أبو شامة): (وأما من يهول في عبارته قائلاً: إن القراءات السبع متواترة لأن القرآن انزل على سبعة أحرف فخطؤه ظاهر، لأن الأحرف السبعة المراد بها غير القراءات السبع، على ما سبق تقريره في الأبواب المتقدمة)⁽¹²⁹⁾. ثم يقول: (فالحاصل: إنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف، وتصفح القراءات وطرقها)⁽¹³⁰⁾.

رابعاً: قال الشيخ محمد جواد البلاغي: (وأن القراءات السبع فضلاً عن العشر إنما هي في صورة بعض الكلمات، لا بزيادة كلمة أو نقصها، ومع ذلك ما هي إلا روايات آحاد عن آحاد، لا توجب اطمئناناً ولا وثوقاً، فضلاً عن وهنها بالتعارض، ومخالفتها للرسم المتداول، المتواتر بين عامة المسلمين في السنين المتطاولة. وأن كلاً من القراء وهو واحد لم تثبت عدالته ولا وثاقته يروي عن آحاد، ويروي عنه آحاد وكثيراً ما يختلفون في الرواية، عنه، فكم اختلف حفص وشعبة في الرواية عن عاصم. وكذا قالون وورش في الرواية عن نافع.... مع أن أسانيد هذه القراءات الأحادية لا يتصف واحد منها بالصحة في مصطلح أهل السنة في الإسناد، فضلاً عن الإمامية، كما لا يخفى على من جاس خلال الديار. فيا للعجب ممن يصف هذه القراءات السبع بأنها متواترة!!)⁽¹³¹⁾.

خامساً: قال الأستاذ الإمام الخوئي: (والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد. واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة. وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم)⁽¹³²⁾.

سادساً: قال ابن الجزري: (وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف بصحة السند. وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره، إذا ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشتهرت التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم)⁽¹³³⁾.

سابعاً: قال الشيخ محمد هادي معرفة: (وحديث (تواتر القراءات) إن تسلمناه فمن النمط الأخير أنها متواترة عن القراء أنفسهم، أما من قبلهم فإلى طبقة الصحابة وعهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا تعدو أخباراً آحاداً لو كان هناك إسناده)⁽¹³⁴⁾، وكذلك وجود التناقض بين القراءات ينفي تواترها عن الرسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

ثامناً: قال عالم سبيل النيلي: (والدعوى القائلة أن هؤلاء القراء أخذوا القراءة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) هي دعوى باطلة من أصلها لأن الثابت في التفسير والنحو وعلم البلاغة من قراءات نسبت لأهلها اجتهاداً لا نصاً كما هو واضح. وشهرة بعض القراء دون بعض لا تتكفل بإثبات عكس ذلك، ودعوى تواتر سبع قراءات في أكثر من إشكال: أولها

الاختلاف الشديد في معنى السبعة ثانيها الخلط بينها وبين الأحرف السبعة وثالثها نقصان عدد الرواة عن الحد المخصص للتواتر دوماً، فإطلاق لفظ (متواتر) على بعض القراءات لا يعني تواترها وفق قواعدها⁽¹³⁵⁾.

هذه الأقوال قد بينت أن القراءات غير متواترة من قبل علماء التحقيق وأساطين علوم القرآن والقراءات، من مختلف المذاهب الإسلامية لعدم وجود الدليل القاطع على نسبتها إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

أما مسألة أن القراءات السبع لو لم تكن متواترة لم يكن القرآن متواتراً، فقد أجاب عن هذه المسألة السيد أبو القاسم الخوئي إذ قال: (ان تواتر القرآن لا يستلزم تواتر القراءات، لأن الاختلاف في كيفية الكلمة لا ينافي الاتفاق على أصلها، ولهذا نجد أن اختلاف الرواة في بعض ألفاظ قصائد المتنبّي- مثلاً - لا يصادم تواتر القصيدة عنه وثبوتها له، وان اختلاف الرواة في خصوصيات هجرة النبي لا ينافي تواتر الهجرة نفسها. ان الواصل إلينا بتوسط القراء إنما هو خصوصيات قراءاتهم. وأما أصل القرآن فهو واصل إلينا بالتواتر بين المسلمين، وينقل الخلف عن السلف⁽¹³⁶⁾).

أما عن رأي الإمامية في القراءات السبعة وتواترها، فقد ذكرنا ذلك من خلال أقوال علماء الإمامية السابقة، أما عن كيفية قراءة القرآن الكريم، وهل أن القراءات محرمة عندهم ولا يأخذون بها أم ماذا ؟ والجواب عن هذه الأسئلة، وجب علينا الرجوع إلى علماء القرن الرابع الهجري وما بعده من العصور. ومنهم الشيخ الطوسي (ت 460هـ) إذ قال: (واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا، والشائع من أخبارهم ورواياتهم أن القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد، غير أنهم اجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأن الإنسان مخير بأي قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز الذي يجوز بين القراء، ولم يبلغوا بذلك حد التحريم والحظر⁽¹³⁷⁾).

وقد تحدث الطبرسي (ت 548هـ) وهو من علماء الإمامية، إذ قال: (اعلم أن الظاهر من مذهب الإمامية أنهم اجمعوا على جواز القراءة بما تتداوله القراء بينهم من القراءات، إلا أنهم اختاروا القراءة بما جاز بين القراء، وكرهوا تجريد قراءة مفردة⁽¹³⁸⁾).

ومن خلال ما تقدم نجد أن الإمامية لا تأخذ بتواتر القراءات لعدم وجود دليل واحد على ذلك. وفي الوقت نفسه لا ينفون علم القراءات بل يجيزون القراءة بما جاز بين القراء آخذين بحديث عن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) أنه قال: (إقرؤا كما علمتم)⁽¹³⁹⁾.

الخاتمة

لقد توصلت من خلال هذا البحث المتواضع إلى مجموعة من النتائج المهمة وهي:

1- أن مصطلح القراءات من حيث اللغة والاصطلاح، قد ظهر لنا أن هناك تقارب وتجانس بين المعنيين والذي دل على كيفية نطق ألفاظ الآية عن طريق ناقله والذي علم بها ورواها مشافهة.

2- أن بوادر نشوء اختلاف القراءات لم تكن قد تشكلت في المرحلة الأولى، وسبب في ذلك يعود إلى وجود النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بينهم حيث كان معلمهم الأول. أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة عصر الصحابة فقد بدأت بوادر ظهور الاختلافات في قراءة النص القرآني فكان الاختلاف في بدء بالحركة الإعرابية ودخول الأعاجم إلى الدين الإسلامي وغيرها من الأسباب والتي أدت إلى توحيد المصاحف على قراءة واحدة.

3- ومن خلال تتبعنا لكتب القراءات نجد أن القراءات التي قرأت بعد عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أغلبها قراءات اجتهادية من قبل القراء أنفسهم والناقلين لها وأنها تخالف قراءة الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بل أنها تخالف الرسم العثماني وشروط القراءة الصحيحة والتي ذكرها ابن الجزري، معتمدين في ذلك بأن القراءات سنة متبعة يجب الاقتداء بها، دون التأكد من القراءة وصحة الناقل لها.

4- أوجدنا من خلال الأدلة التاريخية والبحث العلمي البناء وبأسلوب أكاديمي أن نشوء القراءات القرآنية واختلافها يعود إلى عدة أسباب منها. اختلاف مصاحف الأمصار، وبداة الخط، وخلو القرآن من النقاط وتجريده عن الشكل، وتعدد اللهجات، واسقاط الألفات وزيادتها، وتحكيم الرأي والاجتهاد. كلها ساعدت على تعدد القراءات القرآنية بعد عصر الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

5- أزلنا التوهم الذي أصاب العامة من الناس حول الحديث (نزول القرآن على سبعة أحرف) والقراءات السبعة إذ أن عبارة القراءات السبعة لا تدل على حديث الأحرف السبعة، وإنما هي تشابه في العدد سبعة ليس إلا.

- 6- بعد مناقشة أحاديث الأحرف السبعة، وجدنا أن هذه الأحاديث ليست متواترة من حيث صحة الإسناد وكذلك فيه تعارض مع أحاديث قد ذكرها أهل البيت (عليهم السلام)، إذ أنها قد أشارت إلى تحريف القرآن من خلال تبديل كلمه ومجيء كلمه مرادفه لها.
- 7- أوجدنا أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان لأن القرآن هو وحي منزل فيه البيان والإعجاز واما القراءات ففيها اختلاف من حيث ألفاظ الوحي من تخفيف وتشديد وغيرها.
- 8- أنكرنا أن القراءات السبعة وغيرها، ليست متواترة من خلال الأدلة التي ذكرناها سابقا. وأن تواترها عن القراء أنفسهم لا عن الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأن أغلب علماء التحقيق وأساطين علوم القرآن والقراءات يقررون بعدم تواتر القراءات. لعدم وجود الدليل القاطع على نسبتها إلى النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

الهوامش

- 1- خريدة القصر وجريدة العصر: ج 1/ 5.
- 2- تهذيب اللغة: ج 9 / 211. وينظر تاج اللغة والصاحح العربية: ج 2 / 74.
- 3- المحيط في اللغة: ج 6 / 9. وينظر المصباح المنير: ج 1 / 259.
- 4- ينظر أنيس الفقهاء: 86. وينظر تاج اللغة: ج 2 / 74. وينظر القاموس الفقهي: 297.
- 5- ينظر المعجم الوسيط: ج 2 / 722. وينظر القاموس الفقهي: 297.
- 6- البرهان في علوم القرآن: ج 1 / 318.
- 7- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 6. وينظر الشمعة المضوية بنشر قراءات السبعة المرضية: ج 1 / 121.
- 8- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 3. وينظر معجم القراءات القرآنية: ج 1 / 126.
- 9- التمهيد: ج 2 / 9.
- 10- الطبقات الكبرى: ج 2 / 355-356.
- 11- سيرة أعلام النبلاء: ج 2 / 339. وينظر الطبقات الكبرى: ج 2 / 357.
- 12- تذكرة الحفاظ: ج 1 / 31، وينظر كتاب المصاحف: ج 1 / 34.
- 13- البرهان في علوم القرآن: ج 1 / 236. وينظر تاريخ يعقوبي: ج 2 / 118. وينظر تاريخ القرآن للزنجاني: 68. وينظر النشر في القراءات العشر: ج 1 / 16.
- 14- تاريخ يعقوبي: ج 2 / 118.
- 15- مناهل العرفان: ج 1 / 396-397.
- 16- العنوان في القراءات السبع: 16.
- 17- كتاب المصاحف: 127.
- 18- تلخيص التمهيد: ج 1 / 232-233. وينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ج 27 / 181.
- 19- التمهيد في علوم القرآن: ج 2 / 11.
- 20- ينظر السبعة في القراءات: 108.
- 21- ينظر نفس المصدر السابق: 244.
- 22- البيان في تفسير القرآن: 158.
- 23- النشر في القراءات العشر: ج 1 / 19. وينظر الإتيان في علوم القرآن: ج 1 / 203. وينظر مناهل العرفان في علوم القرآن: ج 1 / 292.
- 24- ينظر نقط المصحف: 6. وينظر العنوان في القراءات السبع: 18-19. وينظر الأغاني: ج 12 / 298 وما بعده.
- 25- ينظر العنوان في القراءات السبع: 19.
- 26- ينظر النشر في القراءات العشر: ج 1 / 46.
- 27- ينظر نفس المصدر السابق: ج 1 / 104.
- 28- ينظر السبعة في القراءات: 53.
- 29- الحجة في القراءات السبع: 61.
- 30- ينظر المحتسب في شواذ القراءات: ج 1 / 32.
- 31- ينظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ج 1 / 520.
- 32- ينظر نفس المصدر السابق: ج 1 / 132.
- 33- النشر في القراءات العشر: ج 1 / 48.
- 34- البرهان في علوم القرآن: ج 1 / 237.
- 35- الإتيان في علوم القرآن: ج 1 / 140.
- 36- الخطط المقرئية: ج 2 / 254.

- 37- إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف: 333.
- 38- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: 23.
- 39- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: 149.
- 40- كتاب المصاحف: 154.
- 41- ينظر مناهل العرفان في علوم القرآن: ج1/110. وينظر كتاب نقط المصاحف: 20 و 175.
- 42- ينظر الفهرست: 7. وينظر الصاحب في فقه اللغة: 4.
- 43- ينظر فتوح البلدان: 456، حيث أنه يذكر أحاديث وأقوال كثيرة تشير إلى نشأة الخط.
- 44- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية: 33. وينظر نصوص في علوم القرآن: م5/408.
- 45- التمهيد في علوم القرآن: ج2/13. وينظر لطائف الإشارات: ج1/66.
- 46- نصوص في القرآن الكريم: م5/413-414.
- 47- الإتيان في علوم القرآن: ج1/541.
- 48- نفس المصدر السابق: ج1/541. وينظر التمهيد في علوم القرآن: ج2/15.
- 49- معجم العين: ج8/369.
- 50- البرهان في علوم القرآن: ج1/215. وينظر نصوص في علوم القرآن: م5/432.
- 51- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ج9/30.
- 52- ينظر تلخيص التمهيد: ج1/237. وينظر التمهيد في علوم القرآن: ج2/15.
- 53- نصوص في علوم القرآن: م5/438. وينظر المحرر الوجيز: ج1/48.
- 54- المرشد الوجيز: 150. وينظر المحرر الوجيز: ج1/48.
- 55- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: ج2/537. وينظر كتاب الأغاني: ج12/348-349.
- 56- مذاهب التفسير الإسلامي: 8.
- 57- دراسات قرآنية: 100. حيث أنه يذكر أسماء البحوث التي قالت هذا القول.
- 58- مجمع البيان في تفسير القرآن: ج9/329.
- 59- ينظر التمهيد: ج2/16. وهناك أمثلة كثيرة في كتاب العنوان في القراءات السبع.
- 60- ينظر تفسير الكشاف: ج4/604، وينظر مجمع البيان: ج10/81.
- 61- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 578. وينظر مجمع البيان: ج10/239.
- 62- البيان في تفسير القرآن: 181.
- 63- ينظر لسان العرب: ج2/359.
- 64- الصاحب في فقه اللغة: 7. باب القول في اختلاف لغات العرب.
- 65- عمدة القاري: ج16/65. وينظر كشف الخفاء: ج1/232. وينظر السيرة الحلبية: ج1/30.
- 66- دراسات قرآنية: 104.
- 67- كنز العمال: ج2/252. وينظر فتح الباري: ج9/27.
- 68- صحيح البخاري: ج3/1291، وينظر سنن الترمذي: ج5/284.
- 69- فتح القدير: ج3/247.
- 70- اللهجات العربية: 43.
- 71- ينظر الكامل في التاريخ: ج6/11.
- 72- الخصائص: ج1/384.
- 73- وسائل الشيعة: ج4/865. باب الثالث من أبواب قراءة القرآن.
- 74- نفس المصدر السابق: ج4/865.
- 75- التمهيد ج2/17.
- 76- تفسير الكشاف: ج2/264.
- 77- ينظر المقدمة لأبن خلدون: 438.
- 78- الإتيان في علوم القرآن: ج2/444.
- 79- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 383. وينظر الحجة في القراءات السبع: 241.
- 80- مناهل العرفان في علوم القرآن: ج1/258.
- 81- المقنع في رسم المصاحف: 21.
- 82- تلخيص التمهيد: ج1/241.
- 83- ينظر تدوين القرآن، للشيخ علي الكوراني العاملي: 141.
- 84- سنن البيهقي الكبرى: ج3/227. وينظر الدر المنثور: ج8/161.
- 85- أخبار المدينة المنورة: ج3/377.

- 86- ينظر تدوين القرآن للكوبراني: 142.
- 87- التمهيد: ج2/28.
- 88- المصباح المنير: ج1/312.
- 89- تفسير القرآن للصنعاني: ج1/55. وينظر البحر المحيط: ج1/513.
- 90- ينظر التمهيد: ج2/211.
- 91- النشر في القراءات العشر: ج1/49.
- 92- الإتيان في علوم القرآن: ج1/215.
- 93- صحيح البخاري: ج2/851. وينظر صحيح مسلم: ج1/560. وينظر أسد الغابة: ج5/415.
- 94- شرح مشكل الآثار: ج8/124. وينظر عون المعبود: ج4/246. وينظر مسند أحمد: ج1/313.
- 95- سنن أبي داود: ج2/76. وينظر كنز العمال: ج2/24. وينظر فتح الباري: ج9/24.
- 96- سنن الترمذي: ج5/194. وينظر كنز العمال: ج2/256. وينظر شرح مشكل الآثار: ج8/110.
- 97- مجمع الزوائد: ج7/153. وينظر مشكاة المصابيح: ج1/80.
- 98- سنن البيهقي الصغير: ج1/567.
- 99- صحيح ابن حبان: ج3/20.
- 100- كنز العمال: ج2/25.
- 101- مسند أحمد بن حنبل: ج5/124.
- 102- جامع البيان: ج1/12. وينظر المعجم الكبير: ج5/198.
- 103- ينظر التمهيد: ج2/87.
- 104- مناهل العرفان: ج1/99.
- 105- البيان في تفسير القرآن: 122.
- 106- ينظر المصدر السابق: 122.
- 107- جامع لأحكام القرآن: ج1/42.
- 108- محرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ج1/47.
- 109- البيان في تفسير القرآن: 181.
- 110- ينظر دراسات قرآنية: 102.
- 111- فيض القدير: ج1/395. وينظر كنز العمال: ج11/330. ومجمع الزوائد: ج7/154.
- 112- الجرح والتعديل: ج6/285. وينظر تحفة الأحوذى: ج10/302.
- 113- دراسات قرآنية: 104.
- 114- التعريفات للجرجاني: 223. وينظر البرهان في علوم القرآن: ج1/318.
- 115- لطائف الإشارات للقسطلاني: ج1/170. وينظر البرهان في علوم القرآن: ج1/318.
- 116- دراسات قرآنية: 123.
- 117- معجم مقاليد العلوم: 66. وينظر الكليات معجم في مصطلحات والفروق اللغوية: 309.
- 118- ينظر دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ج1/159. والكليات: 309.
- 119- أصول الفقه للشيخ المفيد: ج2/60.
- 120- مناهل العرفان في علوم القرآن: ج1/301.
- 121- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 322.
- 122- تهذيب التهذيب: ج3/24.
- 124- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: 324.
- 125- المقتضب: ج4/105.
- 126- النشر في القراءات العشر: ج1/19.
- 127- ينظر الإتيان في علوم القرآن: ج1/207.
- 128- البرهان في علوم القرآن: ج1/319.
- 129- المرشد الوجيز: 146.
- 130- نفس المصدر السابق: 177.
- 131- تفسير آلاء الرحمن: ج1/30.
- 132- البيان في تفسير القرآن: 123.
- 133- النشر في القراءات العشر: ج1/23.
- 134- تلخيص التمهيد: ج1/259. وينظر منة المنان في الدفاع عن القرآن: 22-23.
- 135- النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي: 130-131.

- 136- البيان في تفسير القرآن: 158.
- 137- التبيان في تفسير القرآن: ج7/1.
- 138- مجمع البيان: ج12/1.
- 139- أصول الكافي: ج631/2.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. الإبانة في معاني القراءات، مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل، مطبعة الرسالة، القاهرة.
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تأليف: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، دار النشر: دار الكتب العلمية. لبنان. 1419هـ، ط1، تحقيق: أنس مهرة
3. الإتيان في علوم القرآن، تأليف: جلال الدين السيوطي، دار الفكر - لبنان 1996م، ط1، تحقيق: سعيد المنسوب.
4. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، د. محمد اللبدي، دار الكتب الثقافية، ط1.
5. أخبار المدينة المنورة، لأبن شيه أبو زيد عمر بن شيه النميري البصري (173هـ - 262هـ) تحقيق علي محمد وياسين سعدالدين، دار الكتب العلمية - بيروت 1417هـ - 1996م.
6. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان 1417هـ، ط1، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي.
7. أصول الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، دار الكتب الإسلامية، ط3.
8. الأغاني، تأليف: أبو الفرج الأصبهاني، دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر.
9. آلاء الرحمان، للشيخ محمد جواد البلاغي (ت1282هـ)، دار أحياء التراث العربي بيروت (د.ت).
10. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تأليف: قاسم بن عبد الله بن أمير علي القونوي، دار الوفاء - جدة - 1406، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي.
11. البرهان في علوم القرآن، تأليف: محمد بن بهادر الزركشي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - 1391، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
12. البيان في تفسير القرآن، للسيد الإمام أبو القاسم الموسوي الخوئي. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان. ط3. 1394هـ - 1974م.
13. تاج اللغة والصاحح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ) دار العلم للملايين، بيروت. ط4 1990م.
14. تاريخ القرآن، أبو عبد الله الزنجاني، ط3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت. 1969م.
15. تاريخ يعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب ابن واضح اليعقوبي البغدادي (ت292هـ) علق عليه ووضع حواشيه خليل المنصور، دار الاعتصام، ط1، 1425هـ.
16. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب القصير، مطبعة العلمية النجف الأشرف، 1957م.
17. تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي، تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك فوري أبو العلا، دار الكتب العلمية - بيروت.
18. تذكرة الحفاظ، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1.
19. التذكرة بأصول الفقه، تأليف الشيخ المفيد (ت413) تحقيق الشيخ مهدي نجف ط2 1993، الناشر دار المفيد بيروت
20. التعريفات، تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1، تحقيق: إبراهيم الأبياري.
21. تفسير القرآن، تأليف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - 1410، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد.
22. تلخيص التمهيد، تأليف: محمد هادي معرفة، ط7، مؤسسة النشر الإسلامي، 1428هـ.
23. التمهيد في علوم القرآن، للعلامة محمد هادي معرفة. منشورات ذوي القربى، قم المقدسة، ط1.
24. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر - بيروت، 1984، ط1.
25. تهذيب اللغة، تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - 2001م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوض مرعب.
26. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف: محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، دار الفكر - بيروت - 1405.
27. الجامع لأحكام القرآن، تأليف: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار النشر: دار الشعب - القاهرة.
28. الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1271 - 1952، الطبعة: الأولى.
29. الحجة في القراءات السبع، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، دار النشر: دار الشروق - بيروت - 1401، الطبعة: الرابعة، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم.
30. خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصفهاني (ت597هـ) تحقيق: أحمد أمين، شوقي ضيف، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (د.ط) 1951م.
31. الخصائص، تأليف: أبو الفتح عثمان ابن جني، عالم الكتب. بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.
32. الخطط المقرئية، للمقرئ ط1 الحلبي بالأوفست.

33. الدر المنثور، تأليف: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر. بيروت. 1993.
34. دراسات قرآنية، تأليف. الدكتور: محمد حسين علي الصغير. مكتب الإعلامي الإسلامي، ط2.
35. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تأليف: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، تحقيق: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص.
36. السبعة في القراءات، تأليف: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، دار النشر: دار المعارف - مصر - 1400هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: شوقي ضيف.
37. سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار الفكر. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
38. سنن البيهقي الصغير، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، دار النشر: مكتبة الدار المدينة المنورة - 1410 - 1989، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
39. سنن البيهقي الكبرى، تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، دار النشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - 1414 - 1994، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
40. سنن الترمذي تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
41. سيرة أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1413، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
42. السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، علي بن برهان الدين الحلبي، دار المعرفة، بيروت 1400.
43. شرح مشكل الآثار، تأليف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - لبنان/ بيروت - 1408هـ - 1987م، الطبعة: الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
44. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية، تأليف: أبو السعد زين الدين منصور بن أبي النصر بن محمد الطبلاني، مكتبة الرشد - السعودية، ط1، تحقيق: د. علي سيد أحمد جعفر.
45. الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت395هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بيدا، بيروت. 1964م.
46. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - 1414 - 1993، ط2، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
47. صحيح البخاري، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - 1407 - 1987، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
48. صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
49. الطبقات الكبرى، تأليف: محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، دار النشر: دار صادر. بيروت.
50. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
51. العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ) تحقيق: د. زهير زاهر و د. خليل العطية، نشر مؤسسة المنار العراقية النجف.
52. عون المعبود شرح سنن أبي داود، تأليف: محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1995م، ط2.
53. فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.
54. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: للشوكاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
55. فتوح البلدان، تأليف: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1403، تحقيق: رضوان محمد رضوان.
56. الفهرست، تأليف: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت. 1398 - 1978.
57. فيض القدير شرح الجامع الصغير، تأليف: عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - 1356هـ، ط1.
58. القاموس الفقهي، تأليف: سعدي أبو جيب، الناشر: دار الفكر. دمشق - سورية، ط2، 1408هـ.
59. الكامل في التاريخ، تأليف: أبو الحسن الشيباني، دار الكتب العلمية - بيروت - 1415هـ، ط2، تحقيق: عبد الله القاضي.
60. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: عبد الرزاق المهدي.
61. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405، ط4، تحقيق: أحمد القلاش.
62. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - 1413 - 1992.
63. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري.
64. كنز العمال في سنن الأقاويل والأفعال، تأليف: علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار الكتب العلمية - بيروت - 1419هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود عمر الدمياطي.

65. لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى.
66. لطائف الإشارات لفنون القراءات، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ). تحقيق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، 1972م.
67. اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مطبعة الرسالة، ط1، القاهرة.
68. مجمع البيان في تفسير القرآن، تأليف: أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، 548هـ، دار المرتضى - بيروت، ط1.
69. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - 1407.
70. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، أبي جني. تحقيق: ناصف والنجار وشلبي. 1969م.
71. محرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية - لبنان - 1413هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد.
72. المحكم في نقط المصاحف، تأليف: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، دار النشر: دار الفكر - دمشق - 1407، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. عزة حسن.
73. المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني. تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين. ط1، عالم الكتب - بيروت 1994م.
74. مذاهب التفسير الإسلامي، جولد سهر، مستشرق مجري (ت1921م). ترجمة: عبد الحليم النجار، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1955م.
75. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة، تحقيق: طيار آتلي قولاج، دار صادر، بيروت، 1975م.
76. مسند أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
77. مشكاة المصابيح، تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - 1985، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
78. المصاحف، تأليف: أبو بكر بن أبي داود السجستاني عبد الله بن بن سليمان بن الأشعث، دار النشر: الفاروق الحديثة - مصر، القاهرة، 1423هـ - 2002م، ط1، تحقيق: محمد بن عبده.
79. مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، للدكتور: ناصر الدين الأسد، ط1، دار الفكر.
80. المصباح المنير، تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد. الناشر: المكتبة العصرية.
81. معجم العين، تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ)، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.
82. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، الكويت 1408هـ_1988م.
83. المعجم الكبير، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء - الموصل - 1404 - 1983، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
84. المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، وآخرين، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
85. معجم مقاليد العلوم، تأليف: أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار النشر: مكتبة الآداب، القاهرة. مصر - 1424هـ - 2004م، ط1، تحقيق: أ.د محمد إبراهيم عبادة.
86. المقتضب، تأليف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة.
87. المقدمة، لأبن خلدون، ط1، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
88. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني (ت444هـ). تحقيق: محمد أحمد دهمان. ط1. ط2، مكتبة الكليات الأزهرية.
89. مناهل العرفان في علوم القرآن، تأليف: محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الفكر - لبنان - 1416هـ - 1996م، ط1.
90. منة المنان في الدفاع عن القرآن، تأليف: السيد محمد الصدر، دار النشر، طليعة النور/ فيضيه، ط1، 1425هـ.
91. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد الجزري، مراجعة: محمد حبيب الشنقيطي، وأحمد شاكور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1400هـ_1980م.
92. النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضياح، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
93. نصوص في علوم القرآن، تأليف السيد علي الموسوي الدرابي، ط 2. مشهد قم. مجمع البحوث الإسلامية.
94. النظام القرآني مقدمة في المنهج اللفظي، عالم سبيط النيلي، منشورات ذوي القربى قم، ط1.
95. وسائل الشيعة، المؤلف الحر العاملي تحقيق مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ط2 1414، قم.
96. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تأليف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان.